



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي  
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة  
بعنوان:

دور التحليل المالي في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي

دراسة حالة " المؤسسة الوطنية للقنوات فرع غرداية "

من إعداد الطالبتين:

- هوارى شيماء

- ميلق حنان

تم تقييم المذكرة أمام اللجنة المكونة من السادة:

الجامعة	الصفة	الإسم واللقب	الرقم
غرداية	رئيساً	عجيلة محمد	1.
غرداية	مشرفاً	بهاز جيلالي	2.
غرداية	ممتحناً	شرع يوسف	3.
غرداية	ممتحناً	مرسلي نزيهة	4.

الموسم الجامعي: 2022 / 2021





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي  
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسية  
بعنوان:

دور التحليل المالي في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي  
دراسة حالة " المؤسسة الوطنية للقنوات فرع غرداية "

من إعداد الطالبتين:

- هوارى شيماء

- ميلق حنان

تم تقييم المذكرة أمام اللجنة المكونة من السادة:

الجامعة	الصفة	الإسم واللقب	الرقم
غرداية	رئيساً	عجيلة محمد	1.
غرداية	مشرفاً	بهاز جيلالي	2.
غرداية	ممتحناً	شرع يوسف	3.
غرداية	ممتحناً	مرسلي نزيهة	4.

الموسم الجامعي: 2022 / 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

# كلمة شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة».

الشكر والثناء لله عز وجل الذي وهبني القوة والعزيمة وسهل علي سبل المثابرة والنجاح فالحمد لله حمدا يليق بوجه كرمه وجلالته على حجم المن والعطاء من صحة وعافية لإتمام هذا العمل.

إن الاعتراف بالجميل ما هو إلا جزء يسير من رده ولأن الكلمات كل ما أملكه إزاء من غمرني بالجميل وأحصى بالذكر الدكتور الفاضل "بهاز جيلالي" الذي لم ييخل علينا بالنصح والإرشاد منا أسمى معاني التقدير والاحترام وصاحبة الفضل في التوجيهات والمساعدة في تجميع المادة البحثية فجزاها الله كل خير.

أتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى المدير و السيد " داود مصطفى " و الموظفين على كل ما قدمتموه طوال فترة تربص في

المؤسسة، كل من ساهم في دفع وتيرة هذا العمل ومد يد العون والمساندة ولو بكلمة طيبة

إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا البحث ولو بدعاء أو كلمة تشجيع.

وأتقدم بالشكر إلى كل من تمنى أن يرى عملي هذا شيئا ملموسا وإلى كل من سره نجاحي والشكر لله من قبل

ومن بعد.

## حنان

## ثيماء

# الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،  
وبعد

أشكر الله تعالى على فضله إنجاز هذا العمل بفضله ، فله الحمد لله أولاً وآخراً.

أهدي عملي المتواضع إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام  
أمي " عائشة " أطال الله في عمرها

كما لا أنسى تلك التي أكرمتنا ومنحتنا الحياة الجميلة، أسعدك الله في جنتك يا فقيدة قلبي جدتي "بهاز زهرة "

في المقام العالي لوالدي " محمد هوارى " أطال الله في عمره

وإلى أخواتي عدي و أسامة

وفي عائلتي قطعة سكر يحلي أيامنا ويسعدني ويجعلنا نمتلاً بفخر واعتزاز خالي " عمر قشوش " وخالي "سليمان وإبراهيم والعيد "

وإلى رفيقة درب الجامعة من سنه أولى والأقرب إلى قلبي صديقاتي " ربيعة و هناء و زهرة "

وكذلك الجيران هم أقرب الناس أشارك معهم أحزاني قبل أفراحي

إلى خريجي الدفعة 2022 وفقهم الله والى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

هوارى شيماء



## الإهداء

الحمد لله الذي جعل رحمته تفوق قدرته، ولم يخلق شيئاً أقوى من الدعاء وجعله أقوى حتى من أقدارنا.  
إلى التي روتني بحنائها وعطفها وذكرتني بدعائها وكرست لي حياتها إلى أعلى ما في الوجود " أمي الحبيبة "  
إلى الذي علمني أن سر النجاح في الحياة هي مواجهة مصاعبها بثبات الطير في ثورة العاصفة الى مرشدي في

الحياة " أبي الغالي "

إلى من قاسموني حبهم وساندوني في الحياة إخوتي.

إلى من وقفوا إلى جانبي في أصعب الأوقات وأشدّها، وكانوا لي سنداً بمعنى الكلمة

إلى كل من وسعه قلبي و لم تسعه ورقتي



## الميلق حنان

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الشكر وعرهان
II	الإهداء
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
	قائمة الملاحق
أ- و	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي في كفاءة الرقابة على الأداء المالي	
09	تمهيد
10	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي وكفاءة الرقابة والأداء المالي
10	المطلب الأول: أساسيات حول التحليل المالي
25	المطلب الثاني: عموميات حول الكفاءة والرقابة
32	المطلب الثالث: أساسيات حول الأداء المالي
44	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)
43	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
46	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
48	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021	
51	تمهيد

## قائمة المحتويات

52	المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة
52	المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للقنوات مركز الأمداد بغرداية
54	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
55	المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج
55	المطلب الأول: الميزانية المالية للمؤسسة (2019، 2020، 2021)
58	المطلب الثاني: : تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي
63	المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية
73	خلاصة الفصل
75	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم
19	الميزانية المختصرة	1-1
48	مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة	2-1
55	الميزانية المالية لسنة 2019	1-2
56	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020	2-2
57	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021	3-2
59	حساب رأس المال العامل الدائم	4-2
59	حساب رأس المال العامل الدائم	5-2
60	رأس المال العامل الخاص	6-2
61	رأس المال العامل الأجنبي	7-2
61	إحتياجات رأس المال العامل	8-2
62	نتيجة الخزينة الصافية	9-2
63	حساب نسبة التمويل الدائم	10-2
64	حساب نسبة التمويل الذاتي	11-2
64	حساب نسبة الإستقلالية المالية	12-2
65	حساب نسبة قابلية السداد	13-2
66	حساب نسبة السيولة العامة	14-2

قائمة الجداول

66	حساب السيولة المختصرة	15-2
67	حساب السيولة الفورية	16-2
68	معدل دوران مجموع الأصول	17-2
69	معدل دوران الأصول الثابتة	18-2
70	معدل دوران الأصول المتداولة	19-2
71	نسبة صافي الربح	20-2
71	العائد على الأصول	21-2
72	صافي الربح على رأس المال العامل	22-2

الصفحة	العنوان	الرقم
13	أنواع التحليل المالي	1-1
37	عملية تقييم الأداء المالي	2-1
53	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	1-2

## قائمة الاختصارات والرموز

الرموز	الدلالة بالعربية	الدلالة بالفرنسية
<b>F.R</b>	مؤشر رأس المال العامل	<b>Fonds de Roulement</b>
<b>F. R N.G</b>	رأس المال العامل الصافي	<b>Le Fonds de Roulement Net Global</b>
<b>B.F.R</b>	إحتياج رأس العامل	<b>Besoin en Fonds de Roulement</b>
<b>R.T</b>	مؤشر الخزينة	<b>Trésorerie</b>

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي ومن خلال " المؤسسة الوطنية للتقنيات " مركز الأمداد غرداية، قد تبين من خلال الدراسة دور التحليل المالي الفعال في قياس كفاءة الإدارة في التسيير، وذلك عن طريق التحليل الرأسي والأفقي في تحديد مواطن الضعف والقوة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الكفاءة، الأداء المالي، الرقابة، المؤشرات المالية، القياس.

### **Résumer:**

L'étude vise à mettre en évidence le rôle de l'analyse financière dans l'amélioration de l'efficacité du contrôle de la performance financière et à travers la corporation nationale des chaînes d'approvisionnement du centre de ghardaia, a montré à travers l'étude le rôle d'une analyse financière efficace dans la mesure de l'efficacité de la gestion dans la gestion, à travers les réseaux verticaux et analyse horizontale pour identifier les faiblesses et les forces.

**Les Mots Clés:** analyses financière, efficacité, performance financière, contrôle, indicateurs financiers, mesure.

توطئة:

أصبح التحليل المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في قراءة وتفسير القوائم المالية لما يلعبه من دور مهم في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة ويعد التحليل المالي من الموضوعات بالغة الأهمية في تقويم أداء المؤسسات من زوايا مختلفة لمعرفة جوانب القوة والضعف مما يساعد في اكتشاف المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب، إن المؤسسات العامة لها دورا كبيرا في عملية النمو والتطور الاقتصادي في أي دولة ولذلك لا بد من وجود أدوات لقياس كفاءة هذا القطاع حتى يعكس مدى حيوية الوضع الاقتصادي لهذه الدول، ويعتبر التحليل الأفقي والرأسي من أهم الأدوات والوسائل الأكثر شيوعاً واستخداماً في القطاع الاقتصادي لقياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسات سواء من الناحية الائتمانية والاستثمارية ومعالجة جوانب القوة والضعف في هذه المؤسسات.

كما يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاماً على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي في مؤسسة

الوطنية للقنوات فرع غرداية ؟

## الأسئلة الفرعية :

على ضوء التساؤل الرئيسي السابق يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية ؟

- ما مفهوم التحليل المالي ؟
- هل يمكن استخدام التحليل المالي كأداة تنبؤ في تحديد أفضل البدائل المتاحة وعملية ترشيد اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية؟
- هل عدم الاهتمام بالتحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة ؟

## الفرضيات :

إعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات جاءت كالتالي :

- يتمحور مفهوم التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة؛
- نعم يمكن استخدام التحليل المالي كأداة للتنبؤ؛
- نعم إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة، وبالتالي انخفاض العائد على الأصول المستثمرة؛

## أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن صياغتها وفق ما يلي :

- التطرق إلى المفاهيم النظرية والأساسية حول التحليل المالي ودوره في تحسين كفاءة الأداء

المالي؛

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة ؛
- تهدف أيضا إلى البحث في معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات.

### أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي يتم تناوله حيث يمثل استخدام التحليل

المالي بعدا

علمياً وعملياً في الفلسفة الإدارية الحديثة لتحقيق الرقابة الشاملة التي تتبنى مفاهيم الربح والربحية، والتي توفر أدوات ومقاييس الكشف عن الانحرافات، ومعايير تطور الأداء، وترشيد القرارات الإدارية بتحسين كفاءة الأداء الرقابي والمالي.

أسباب إختيار موضوع الدراسة : هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعتنا للبحث في هذا

الموضوع أهمها:

✓أسباب ذاتية:

— الرغبة في معرفة دور التحليل المالي في تحسين كفاءة الأداء المالي؛

— الميول الشخصي في البحث حول هذا الموضوع.

✓أسباب موضوعية :

تم اختيار الموضوع بسبب دور التحليل المالي ومدى تأثيره على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية؛

## حدود الدراسة :

يهدف إبراز إشكالية الدراسة والوقوف على الحلول المناسبة، تم حصر الدراسة في حدود زمنية ومكانية للإبراز بشكل وافي حيثيات الإشكالية.

✓ **الحدود الزمنية:** هي الفترة التي تمت فيها الدراسة حول هذا الموضوع بالمؤسسة الوطنية للقنوات غرداية 2019-2021؛

✓ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة بالمؤسسة الوطنية للقنوات.

**المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :**

تم الإعتماد في إنجاز هذه الدراسة على منهجين :

- المنهج الوصفي في الجانب النظري من الأجل الإحاطة بكل ما يتعلق بالمفاهيم الخاصة

بالتحليل المال؛

- المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة من أجل تحليل التقارير الصادرة عن المؤسسة

الوطنية للقنوات؛

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم إستخدام الوثائق الصادرة عن المؤسسة الوطنية

للقنوات ، بالإضافة إلى الإعتماد على المواقع الإلكترونية الكتب والمجلات العلمية ومختلف المراجع

المتعلقة بهذا المجال .

## صعوبات الدراسة :

لقد واجهت الدراسة مشاكل وصعوبات عديدة ، إذ لا يخلو أي عمل من وجود عراقيل وصعوبات أثناء البحث سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي ويمكن حصر هذه الصعوبات فيما يلي :

1) صعوبة الحصول على المراجع ؛

2) صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة الوطنية للقنوات بغرداية.

## هيكل الدراسة :

تم إنجاز هذه الدراسة وفقا لطريقة IMRAD وجاءت على شكل مقدمة عبارة عن مدخل للموضوع و فصلين اولهما نظري و ثانيهما تطبيقي و خاتمة و جملة من المقترحات .

يهتم الفصل الأول بالأسس النظرية المتعلقة بتحليل المالي ، إضافة إلى مفهوم كفاءة الرقابة والأداء المالي، قسم إلى مبحثين يتناول الأول مفاهيم متعلقة بتحليل المالي والكفاءة وكذا الأداء المالي، أما المبحث الثاني فيهتم بالدراسات السابقة و البحوث المنجزة و المتعلقة بالموضوع تحت مسمى الدراسات السابقة.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية التي سنحاول من خلالها معرفة دور التحليل المالي في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي، وبدوره قسم إلى مبحثين يتناول الأول التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وعرض هيكلها التنظيمي، أما الثاني تقديم النتائج و مناقشتها للتأكد من فرضيات الدراسة إما بإثباتها أو رفضها.

## الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي

وكفاءة الرقابة على الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تشخيص شاملا للوضع المالي للمؤسسة سواء في حاضر أو ماضي، كما يقف على جوانبها الإيجابية والسلبية للسياسات المتبعة وذلك تحليل بياناتها المالية بإستعمال أدوات ومؤشرات لفهم مدلولتها وتفسير الأسباب التي أدت ظهورها، إن المؤسسة بشكل عام أو خاص لها دور هام في تطور الإقتصاد دولة ذلك لا بد قياس كفاءة المؤسسات الذي يعكس مدى حيوية على الإقتصاد الدولة، التنفيذ هذا خطوة يجب توفير الوظيفة الرقابة قياس مدى تحقيق الأهداف، وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي وكفاءة الرقابة والأداء المالي؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للتحليل المالي وكفاءة الرقابة والأداء المالي.

## المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي وكفاءة الرقابة والأداء المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية، وهو الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع سياسة مالية مستقبلية في ظل التطورات عصرنه قطاعات وخاصة على المستوى الإقتصادي ذلك لا بد من جود إدارة توكب تطور وتمتلك جهاز رقابي لمعرفة مدى كفاءتها خلال فترة معينة.

### المطلب الأول: أساسيات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي، حيث يعتبر وسيلة ضرورية الرسم السياسات الاستراتيجية وترشيد مختلف القرارات المالية والإدارية وإكتشاف نقاط الضعف والقوة للمؤسسة، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى النشأة والمفهوم وأنواع وأهمية وأهداف التحليل المالي.

### الفرع الأول: نشأة و مفهوم التحليل المالي

#### أ- نشأة:<sup>1</sup>

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات، تطور التحليل المالي بتطور مفهوم الإدارة المالية والتي مرت عبر عدد من المراحل واختلفت فيها مفاهيم الإدارة المالية.

#### 1) المرحلة الأولى: في أوائل القرن العشرين كان الاهتمام يدور حول طرق التمويل من الأسهم ودراسة

المؤسسات المالية وأسواق رأس المال؛

#### 2) المرحلة الثانية: من الخمسينيات وحتى الستينيات حيث زاد الاهتمام على اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة

المدى والمتعمقة بالموازنة الرأس مالية ؛

#### 3) المرحلة الثالثة: من الستينيات وحتى وقتنا الحاضر تم تطوير مفهوم التحليل المالي ذلك سبب زيادة الاهتمام

بالربحية.

<sup>1</sup> مهند جعفر حسن حبيب ، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية- دراسة تطبيقية، مجلة البديل الإقتصادي مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب جامعة الخلفة، الجزائر مجلة 07، عدد02، 2020، ص57.

ترجع أسباب نشأته إلى:<sup>1</sup>

- **الثورة الصناعية:** لقد تطور حجم المشروعات الاقتصادية من منشأة فردية إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين مما أدى إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل. فكانت القوائم المالية وسيلة المساهمين الأساسية في متابعة وضبط أحوال المنشأة، فظهرت الحاجة لتحليل هذه القوائم وتفسير نتائجها.
- **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات المالية:** لقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراجع خارجي لضمان حماية حقوق المساهمين، كما حددت كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية الأمر الذي اظهر الحاجة لتحليل هذه القوائم.
- **الأسواق المالية:** لإرضاء المستثمرين الحاليين والمتوقعين والذين يحتاجون لمعلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية، فإن الأسواق المالية تهتم بتحليل حسابات منشآت الأعمال.
- **الإئتمان :** تلجأ المصارف التجارية إلى تقييم سلامة المراكز المالية والنقدية للمنشآت التي تطلب التمويل قصير الأجل من خلال التحليل المالي للقوائم المالية يتم منح الائتمان حتى أن بعض المصارف أنشأت قسم خاص بالتحليل المالي بداخلها.

**ب- مفهوم التحليل المالي:** تختلف مفاهيم التحليل المالي وذلك باختلاف وجهات نظر ولقد وردت عدة تعاريف نذكر منها:

يعتبر التحليل المالي *financial analysis* أحد الأساليب الشائعة الاستخدام في تقييم الأداء المالي للمنظمات، ومن ثم الوقوف على أوجه القوة والضعف بهدف الوصول الى المشكلات المرتقبة للمنظمة وتحليلها والتوصل إلى الأسلوب الأمثل لعلاجها وكذلك نقاط القوة والتي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات والتي يمكن استخدامها التعظيم الأداء المالي للمنظمة في المستقبل.<sup>2</sup>

يعرف على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- المرجع السابق.

<sup>2</sup>- د. هيام حسن وهبة، سحر محمد مهران، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهر، مصر، 2021 ص 99

<sup>3</sup>- أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008 ص 2.

- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية : يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من ضروري التعرف علي المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر علي الربح.<sup>1</sup>

- التحليل المالي هو دراسة محاسبية : التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لشركة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها .

- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية : إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، وتركيز الإهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الإستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب إتباعها.<sup>2</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة قمنا بإستخلاص التعريف التالي: " التحليل المالي هو مجموع من الاساليب تشخيص و دراسة للوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية من مختلف جوانبها تحديد نقاط القوة المحفوظ عليه مستقبلا، ونقاط الضعف التي تجنبها في مستقبلا " .

### الفرع الثاني: أنواع وأهمية وأهداف التحليل المالي

أ- أنواع التحليل المالي : تتعدد أنواع التحليل المالي سنذكر منها ما يلي:<sup>3</sup>

1) التحليل الرأسي **Vertical Analysis**: يعبر عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي

الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

<sup>1</sup> - د. عبد الرحمن عبد الله كبسور وآخرون، دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على المالي و الانحرافات في المصارف ( دراسة حالة بنك النيل للتجارة والتنمية الفرع الرئاسي)مجلة الباحث، منشور، جامعة النيل الأبيض، السودان، ص119.

<sup>2</sup> - بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية - للفترة الممتدة من 2010-2006) مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2010، ص9.

<sup>3</sup> - د. مصطفى كاظمي نجف آبادي، وط. حمزه حسنين عبد المنعم الحكيم، دور التحليل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، مجلة كلية الكوت الجامعة، العراق، مجلة 05، عدد 01 ص7.

2) التحليل الأفقي **Horizontal Analysis** : يشمل التحليل الأفقي لعدة سنوات وصياغة كل عنصر من

العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه من سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى

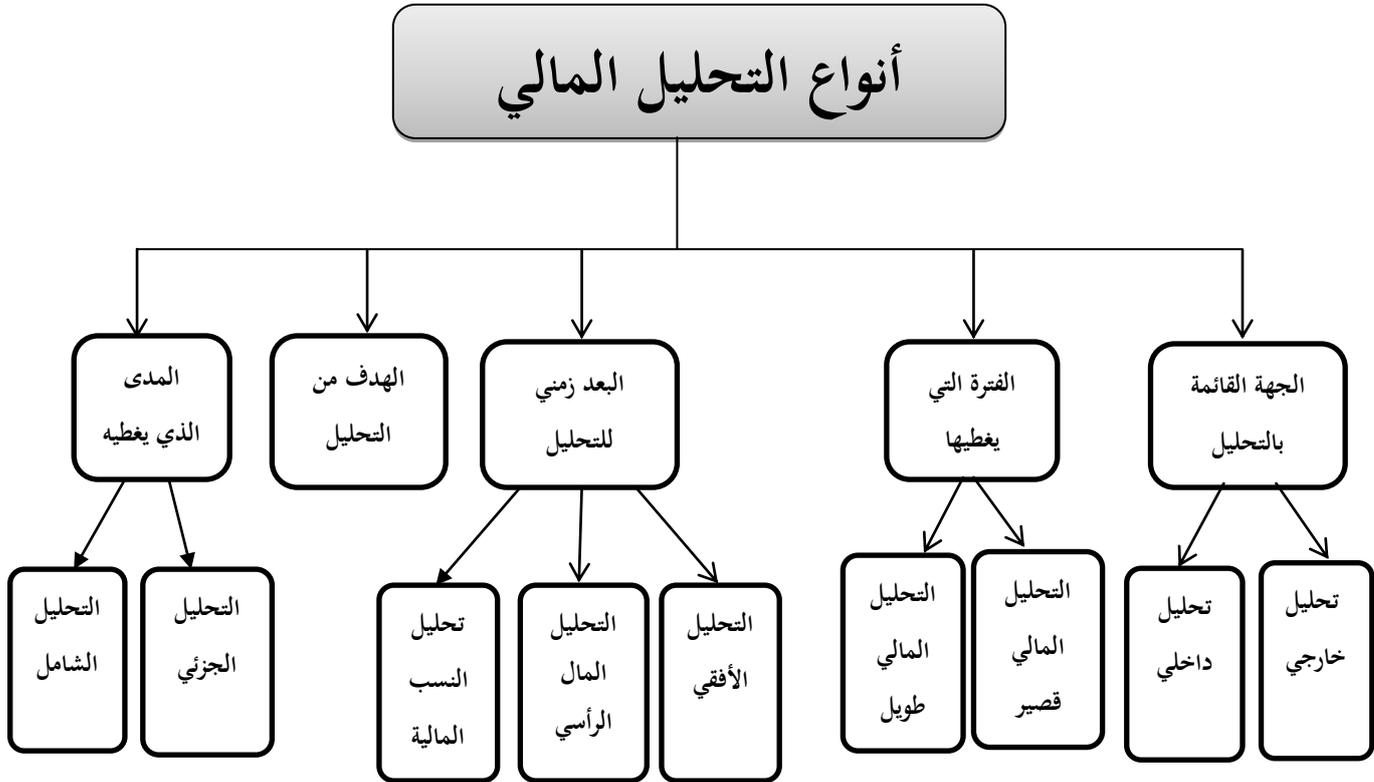
النمو والثبات و التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن ، ويساعد هذا النوع:

✓ اكتشاف سلوك المؤسسة؛

✓ تقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

وفي مايلي شكل توضيحي لمختلف أنواع التحليل المالي:

الشكل (1-1): أنواع التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة

في الدانمارك ، 2007 ، ص 28

ب- أهمية التحليل المالي:

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة و المتمثلة في:<sup>1</sup>

- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية، المؤسسة وقدرتها على النمو؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح او فشل الإدارة في تحقيق أهدافها؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- إعداد الجوانب المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

ج- أهداف التحليل المالي : إن التحليل المالي يعتبر همزة وصل بين الشركة و للمتعاملين معها حيث يعمل

كلاهما على تحقيق مجموعة من الأهداف:<sup>2</sup>

- بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل، وبالتالي فان التحليل المالي يهدف إلى:
- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة ؛
- تقييم نتائج قراءات الإستثمار والتمويل؛
- تحديد مختلف الإنحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛
- الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن إستثمارها ؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

<sup>1</sup> - العمري بشرى، ماني حنان، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ( دراسة تطبيقية للوضع المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري) البويرة، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة، منشورة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر 2017-2018، ص8.

<sup>2</sup>- بن مالك عمار، مرجع سابق ذكره، ص13.

- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة : حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛

- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛

- تقييم الوضعية المالية و مدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛

- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الإستفادة من قرض.

ومن الرغم من أهمية هذه الأهداف هذ لا يعني أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن

قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، من جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للإجهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم و التحليل.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : خطوات و منهجية و استعمالات التحليل المالي

ولكي تتم عملية التحليل المالي بشكل صحيح، يجب إتباع خطوات و منهجية بغرض إستعمالها في تحقيق

عدة أغراض وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفرع.

أ- خطوات التحليل المالي : تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية:<sup>2</sup>

1) مرحلة التصنيف : يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الإبتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزأين و هما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة و متجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

2) مرحلة المقارنة : بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي و تحري أسباب قيام هذه العلاقة.

3- مرحلة الإستنتاج : بعد التصنيف و المقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للشركة وتقديم الاقتراحات.

<sup>1</sup> - د.عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والنخيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص22.

<sup>2</sup> - بن مالك عمار، مرجع سابق ذكره ، ص15.

ب- منهجية التحليل المالي: على المحلل المالي إتباع المنهجية التالية عند قيامه بالتحليل المالي:

- 1) تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل؛
- 2) تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية؛
- 3) تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل إلى الوصول إلى غايته؛
- 4) إختيار أسلوب و أداء التحليل الأنسب و الذي له قدرة التعامل مع المشكلة موضوع البحث؛
- 5) إستعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لإتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب؛
- 6) إختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع حين يستدعي الأمر من إستعمال أكثر من معيار؛
- 7) تحديد الإنحرافات عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية لأرقام المطلقة و النسبية؛
- 8) وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.<sup>1</sup>

ج- استعمالات التحليل المالي: يمكن لنا أن نستعمل التحليل المالي لتحقيق عدة أغراض من أهمها:<sup>2</sup>

### 1) التحليل الائتماني Credit Analysis:

ويقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين).

### 2) التحليل الاستثماري Invesment Analysis:

ويقوم بهذا التحليل جمهور المستثمرين وذلك لتقييم استثماراتهم في أسهم المنشآت وسندات القرض. كذلك للمحافظة على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

### 3) تحليل الاندماج Merger and Acpuisition Analysis:

في حالة رغبة منشأة شراء منشأة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للمنشأة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته.

<sup>1</sup> - د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن - عمان، 2006، ص 15.

**4) تحليل النمو Performance Analysis:**

وهو لتقييم ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة الأصول، وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أداءها بالمنشآت الأخرى والتي تعمل في نفس المجال.

**5) التخطيط Planning:**

تعلم أدوات التحليل المالي دورا مهما في عملية التخطيط من حيث تقييم الأداء السابق للمنشأة وتقدير الأداء المتوقع.

**6) الجهات الرسمية:**

تقوم الجهات الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

أ- احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة؛

ب- التسعير لانتاج المنشأة أو خدماتها؛

ج- متابعة نمو وتطور المنشآت وخاصة الصناعية منها.<sup>1</sup>

مما سبق نستخلص بأن التحليل المالي ظهر الي حل عملية الغش التي طلت المؤسسات الاقتصادية في مطلع القرن الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث يعتبر وسيلة وخطوة و فحص و المعالجة و توقعات الي المستقبل و اكتشاف مواطن الضعف والقوة الشركة، لذلك يجب على المخلل المالي إتباع خطوات ومنهجية تحقيق التحليل المالي بشكل كامل وصحيح يعود على المؤسسة بالاستقرار المالي وإتخاذ القرارات الملائمة وزياد المستثمرين.

**الفرع الرابع: أدوات التحليل المالي****1) القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي:**

من أحد المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد و عرض القوائم وفقا المعايير محاسبية دولية، وتمثل القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

**1-1) الميزانية المحاسبية:**

تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة (جانبا الأصول) من جهة، ومطالبها و التزاماتها (جانبا الخصوم) من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين عادة يمثل السنة (12 شهر).

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 12.

الشكل لعام الميزانية المحاسبية حسب المشرع الجزائري ( الملحق رقم 01).

- الميزانية المالية المختصرة:

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه

العناصر أي مبدأ سيولة، إستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية :

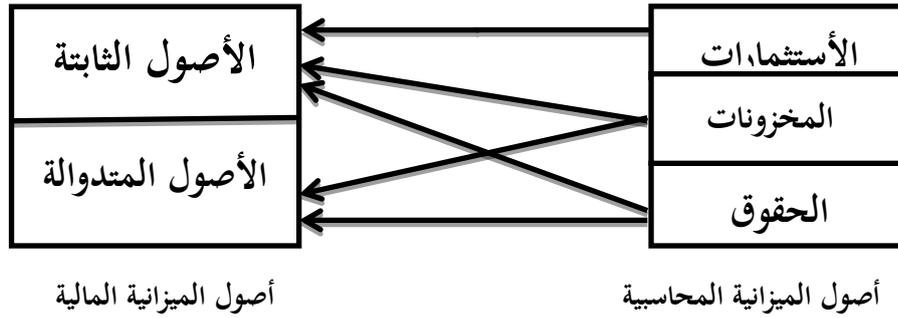
أ- عناصر الأصول: تصنف على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة ختاماً و بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.

ب- عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة إستحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف

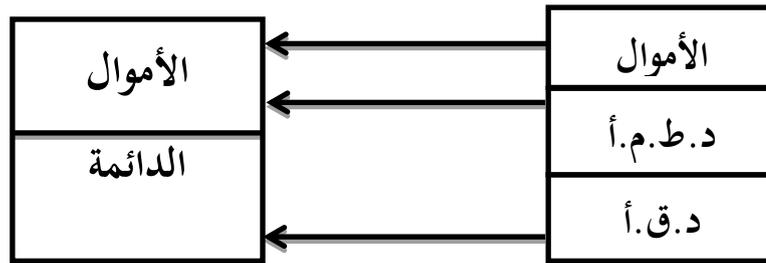
المؤسسة، وتكون مدة الإستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل<sup>1</sup>.

الشكل الذي يوضح تحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية :

- الميزانية المالية لجانب أصول:



- الميزانية المالية لجانب الخصوم:



المصدر: د. مصطفى كاظمي نجف آبادي وط. حمزه حسنين عبد المنعم الحكيم ، دور التحليل المالي

في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، مجلة كلية الكويت الجامعة، العراق، مجلة

05، عدد 01 ، ص 11- 12.

<sup>1</sup> - العمري بشري، ماني حنان، مرجع سابق ذكره، ص 22.

الجدول رقم (1-1): الميزانية المختصرة

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
أصول ثابتة			أموال دائمة		
أصول ثابتة			ديون قصيرة الأجل		
مجموع أصول			مجموع الخصوم		

المصدر: من إعداد الطالبتين

2-1) حساب النتائج **Compte du Résultat**:

يتميز هذا الجدول بمجموع الإيرادات و التكاليف الخاصة بنشاط المؤسسة، في فترة زمنية التي تحددها السنة المحاسبية حيث يتم تنظيمها من خلال التمييز بين الإيرادات و تكاليف (المصروفات) الاستغلال و إيرادات و تكاليف خارج الاستغلال ، وذلك توضيح نتيجة الإستغلال، ونتيجة المالية ونتيجة استثنائية (خارج الاستغلال) يبرز النتيجة الصافية للسنة الربح أو خسارة ، هي رصيد الختامي.<sup>1</sup>

وقد أعطى المشرع الجزائري الشكل العام لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و الوظيفة كما يلي: (الملحق 2)

3-1) سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة):

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

<sup>1</sup> - Hubert de la Bruslerie, **Analyse financière**, 4ème édition, Dunod, Paris, 2010, p 120.

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) :

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل) ؛
  - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الأجل) ؛
  - التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيحتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض) ؛
  - تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل؛
  - تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.
- فالتريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في :**
- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية ( الزبائن الموردون، الضرائب ... ) قصد إبراز تدفق مالي صاف؛
  - تقريب هذا الدفع المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- والتريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :**
- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن ، المخزونات ،تغيرات الموردين....)؛
  - التفاوتات أو التسويات ( ضرائب مؤجلة)؛
  - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل ( قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة .. ) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.<sup>1</sup>
- وقد أعطى المشرع الجزائري جدول سيولة الخزينة ( أنظر الملحق رقم 03)

<sup>1</sup> - الجريد الرسمية الجزائرية، تحدد قواعد والتقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سيرها العدد، 19، الجزائر، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 26.

## 2- تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يتم تحليل التوازن المالي بواسطة مؤشرات الثلاثة أساسية هي كالتالي:

أولاً: مؤشر رأس المال العامل (F.R) **Fonds de Roulement**:

1) رأس المال العامل الصافي (F. R N.G): يعرف رأس المال العامل على أنه فائض تمويل الأصول غير الجارية (الإستثمارات) بالأموال الدائمة، يسمى هذا الفائض بهامش أمان ويوجه لتمويل دورة استغلال المؤسسة ويتم حسابه بطريقتين هما:

- من أعلى الميزانية: وهي الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس التوازن المالي على المدى الطويل ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير جارية}$$

- من أسفل الميزانية: يعني أن يخصص جزء بسيط من الأموال الدائمة التغطية دورة الإستغلال ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

- يكون في الحالات التالية:

أ- رأس المال العامل = 0 (معدوم): هذا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي حيث تمكنت من شراء كامل إستثماراتها من خلال أموالها الدائمة (أموال خاصة وخصوم غير الجارية)، وهنا تكون المؤسسة في حالة التوازن المالي الأدنى.

ب- رأس المال العامل > 0 (سالب): هذا يعني أن المؤسسة عجزت عن شراء كل إستثماراتها من خلال أموالها الخاصة وخصومها غير الجارية حيث لجأت للخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل).

بغرض تغطية العجز، وهذه الوضعية هي وضعية إختلالية حيث لا يمكن المؤسسة شراء إستثمارات

بديون قصيرة الأجل حتى لاتقع في حذر عدم القدرة على تسديد هذه الدين حين حلول آجال استحقاقها

ج- رأس المال العامل < 0 (موجب): معناه أن كامل إستثمارات المؤسسة تم تغطيتها من خلال أموال الدائمة وهي الطريقة الصحيحة لتمويل هذه الأصول مع وجود فائض يمثل هامش أمان الذي لا يجب أن يكون كبير<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - د. أسياء خليفة، محاضرات خاصة بمقياس التحليل المالي المتقدم (السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق)، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيباز، الجزائر، 2021/2020، ص 26.

وهناك أنواع إضافية رأس المال العامل نذكرها كما يلي:<sup>1</sup>

**1) رأس المال العامل الخاص:** هو الأموال الخاصة الفائضة بعد تمويل كل الإستثمارات التي تستخدم في تمويل

نشاط المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال خاصة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

**2) رأس المال الأجنبي:** هي الأموال الخارجية عن مليكة المؤسسة التي تمويل نشاطها ويحسب وفق العلاقة

التالية:

$$\text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}$$

**3) رأس المال الإجمالي:** ويتمثل في مجموع الأصوات المتداولة المساهمة في تحريك دورة الإستغلال ويحسب وفق

العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{المخزونات} + \text{الحقوق} + \text{المتاحات}$$

**4) رأس المال العامل المعياري:** هو تقدير لإحتياج رأس المال العامل أي هو رأس المال العامل الواجب تحقيقه

خلال السنة ويتعلق بالتحليل المالي الديناميكي الذي يهتم بمقارنة احتياجات الدورة بموارد الدورة المرهجة بمهل

التسديد ومهل المقبوضات والمحسوبة بعدد أيام رقم الأعمال صغير تكون الحاجة ألي تكوين رأس المال العامل

أكبر.

**ثانيا: إحتياج رأس العامل B.F.R (Besoin en Fonds de Roulement):**

يتولد الإحتياج المالي الدورة الاستغلال عندما لاتستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة

حقوقها لدى الغير أي المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب على المؤسسة البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز.

ويعتبر الإحتياج في رأس المال العامل بمثابة المحدد الراس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية

المالية المؤسسة، وهو عبارة عن حجم الأموال الدائمة الواجب توفيرها لتمويل الأصول المتداولة والذي يضمن

تحقيق التوازن المالي الضروي المؤسسة. يحسب إحتياج رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (\text{الأصول الجارية} - \text{المتاحات}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{التسيقات المصرفية})$$

<sup>1</sup> - المرجع السابق.

يمثل إحتياج رأس المال العامل أيضا الجزء من إحتياجات تمويل النشاط التي لا تمول من خلال الموارد الناتجة عن النشاط، ونميز بين إحتياج رأس المال العامل للإستغلال وإحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال وبحسبان بالعلاقتين التاليتين:

<p>إحتياج رأس المال العامل للإستغلال = (المخزونات + الحقوق) - (الموردون + الرسم على القيمة المضافة + مصاريف المستخدمين)</p>
<p>إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال = (حقوق التنازل على الإستثمارات + التكاليف المدفوعة مسبقا) - (المؤونات + موردو الإستثمارات + ديون الضرائب على أرباح الشركات)</p>

بفضل تقسيم B.F.R إلى إحتياج رأس المال العامل للإستغلال وإحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال، تستطيع المؤسسة معرفة هل توازنها المالي ناتج عن نشاطها العادي أو عملياتها إستثمارات (خارج الإستغلال).

#### - حالات إحتياج رأس المال العامل:

- أ- إحتياج رأس المال العامل = 0: معناه تساوي إحتياجات الدورة مع الموارد المتوفرة وهي للديون قصيرة اجل و هنا ستكون أمام حالة توازن مالي.
- ب- إحتياج رأس المال العامل < 0 (موجب): هذا يعني أن إحتياجات الدورة أكبر من الموارد، وتعبر هذه الحالة عن عجز في تمويل نشاط المؤسسة من خلال ما توفر لديها من ديون قصيرة الأجل وبالتالي تستعمل المؤسسة الأموال الدائمة (هامش الأمان) لتغطية هذا العجز، وهذه الوضعية عادية بالنسبة المؤسسة شريطة أن تكون قيمة الاحتباس قليلة كما أنه على المسير المالي معرفة إذا كان هذا الاحتياج ناتج عن دورة الإستغلال وتسيير ومراقبته باستمرار مقارنة بأجال الاستحقاق أو إذا كان الاحتياج ناتج عن خارج دورة الإستغلال.
- ج- إحتياج رأس المال العامل > 0 (سالب): إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، هذا يعني أن إحتياجات المطلوبة لسير نشاط المؤسسة أقل من الموارد المتوفرة والمتاحة لديها، وهنا نكون أيضا أمام وضعية إختلالية إذا كان هذا المبلغ كبير جدا، أما إذا كان المبلغ بسيط فيمكن القول أن المؤسسة تعمل بإرتياح لأنها مولت كامل نشاطها مع وجود فائض بسيط.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع السابق.

ثالثاً: مؤشر الخزينة (R.T) Trésorerie<sup>1</sup>:

تمثل الخزينة الفرق بين رأس المال العامل وإحتياج رأس المال العامل، ويقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة خلال دورة استغلالها، وهي تشمل القيم الجاهز(المتاحات) أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائل خلال الدورة، ومنها نستنتج أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والإحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها. تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياج رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{المتاحات} - \text{التسبيقات المصرفية}$$

- حالات الخزينة:

أ- الخزينة موجبة: هذا يعني وجود تجميد السيولة فالمؤسسة لم تستغل كامل الفرص المتاحة لديها لتشغيل أموالها، وتعتبر الخزينة موجبة حالة عادية إذا احتفظ المسير المالي بجزء من الأموال بغرض إستعمال القريب أو في حالة وجود دين قصير حان أجل تسديده.

ب- الخزينة سالبة: تكون في حالة رأس المال العامل أقل من إحتياج رأس المال العامل، هذا معناه أن المؤسسة سوف تجد نفسها في حالة عجز مالي، وخطر عدم تسديد ديونها في آجال استحقاقها التي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق رسوم مصرفية مرتفعة وبالتالي ارتفاع اعباء المالية المؤسسة ومن ثم انخفاض نتيجتها.

ج- الخزينة الصفرية: تكون في حالة رأس المال العامل مساوي لإحتياج رأس المال العامل، وهذه الحالة نادرة بالنسبة المؤسسة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المرجع السابق.

## المطلب الثاني: عموميات حول الكفاءة والرقابة

### الفرع الأول: الرقابة

تعتبر الرقابة الوظيفة الرابعة من وظائف الإدارة هي وظيفة أساسية دخل أي مؤسسة.

**1) مفهوم الرقابة:** لقد تطرق العديد من المختصين إلى مفهوم الرقابة نذكر منها:

إن المعنى اللغوي لكلمة رقابة : راقب يرقب رقوبا ورقابة أي حرس انتظر حاذر رصد رقابة الله في أمره خافه.<sup>1</sup>

كما عرف هنري فايول الرقابة على أنها: " الإشراف و المراجعة من سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم و قفت للخطة المرسومة ".<sup>2</sup>

كما وصف في كتاب أساسيات الإدارة إن الرقابة إنها جهاز العصبي لأي تنظيم وهي تشبه في ذلك الجهاز العصبي الذي جسم انسان حيث تتعرض الرقابة لكل خلية من خلايا التنظيم فتؤثر عليها وتتأثر بها.<sup>2</sup>

**2) مراحل وخطوات العملية الرقابية:**<sup>3</sup>

إن الهدف من الرقابة هو التأكد من أن نتائج الأعمال تتطابق أكثر مما يمكن مع الأهداف الموضوعية

فلا بد إذا من وجود مراحل أو العناصر التالية:

### المرحلة الأولى : وضع المعايير الرقابية

لكي يمكن مراقبة أداء المؤسسة لأعمالها بطريقة كفؤة يجب أن يكون هناك معايير موضوعية مستويات الأداء بطبيعة الحال من مؤسسة إلى أخرى فنجد مثلا بعض المنظمات تحدد رقما معين كمعيار لنتيجة نشاطها تعمل جاهدة للوصول إليه وفي مؤسسات أخرى يكون وضع المعايير في شكل تحديد مكانة المؤسسة في السوق، وهذه المعايير الخاصة بالأداء تكون للفرد، للقسم للإدارة للمؤسسة ككل.

ومن أنواع معايير مستويات الأداء ما يلي:

– **معايير ربحية :** والمتمثلة في معدل نمو الأرباح المستهدفة ، رقم الربح المطلوب... إلخ؛

<sup>1</sup> - قدور كريمة، دور الرقابة في تحسين أداء العمال، (دراسة ميدانية بمدرسة الأطفال المعوقين سمعيا) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2013/2012، ص21.

<sup>2</sup> - د. حسين حريم وآخرون ، أساسيات الإدارة، جامعة العلوم التطبيقية كلية الاقتصاد والإدارة، دار الحامد، عمان، الأردن، 1997، ص326.

<sup>3</sup> - قمار خولة، الرقابة وتأثيرها على الثقافة التنظيمية، (دراسة مقارنة بمديرية التكوين والتعليم المهنيين والوكالة التجارية سونلغاز)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص40.

- معايير تسويقية : مثل حصة المنظمة في السوق، حجم مبيعات معين، معدل نمو المبيعات؛
- معايير تكنولوجية : إبتكار و تقديم منتج جديد، تطوير إستخدامات السلعة؛
- معايير زمنية: إنجاز مهمة أو إنتاج عدد معين من الوحدات خلال فترة زمنية؛
- معايير إنتاجية: مثل حجم معين من الإنتاج ، نسبة إستغلال الطاقة ؛
- معايير ترتبط بالقوة العاملة: مثل أنواع برامج التدريب المطلوبة لمختلف العاملين بالمؤسسة للرفع من كفاءتهم و قدراتهم و نظام الأجور والحوافز ؛
- معايير التكلفة : مثل قيمة إنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة.

### المرحلة الثانية: قياس مستوى الأداء الفعلي

تتم هذه الخطوة مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط في ضوء معايير الموضوعة سالفًا و تحديد نوع وطبيعة الإنحرافات والفرق بينهما، بمعنى ما إذا كانت هذه الإنحرافات ملائمة أو غير ملائمة للمؤسسة.

### المرحلة الثالثة : تصحيح الإنحرافات

يعد قياس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير الموضوعية فإن الدور العام الذي تؤديه عملية الرقابة حينئذ يتمثل في تصحيح الإنحرافات التي قد توجد في الأداء الفعلي كما كما تم رسمه أصلا في الأهداف وعند محاولة تصحيح واعادة الوضع إلى ما هو مطلوب وفق للمخطط فإنه قد يحدث أحد الأمور الثلاثة:

- أن تستمر الإنحرافات في الظهور إن كان ذلك في الحدود المسموح بها، إن إستمرار تذبذب الأداء بشكل ملحوظ يجب النظر بشكل ملحوظ يجب النظر ليه بدقة و حذر حيث أنه قد يكون مؤشر الأخطاء جوهرية في العملية الإدارية.

- قد يعجز نظام الرقابة عن تصحيح الإنحرافات و بذلك يخرج مستوى الأداء عن الخط المرسوم له و أيضا عن الحدود المسموح بها زيادة أو نقص مثل هذا الوضع إذا إستمر لفترة طويلة نسبيا يؤدي حتما إلى تدمير النظام.
- قد يكون نظام الرقابة دقيق ومحكما وفي هذه الحالة فإنه سرعان ما تتم السيطرة على الإنحرافات واعادة الأمر إلى مساره المرسوم له.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع السابق.

**3) عناصر الرقابة :** إن عناصر نظام الرقابة يتكون من العناصر الرئيسية التالية:

- **الهدف :** وهو المدى أو انسق الذي تسعى المؤسسة أو المنظومة إلى تحقيقه، وبعبارة أخرى هو النتيجة التي ينبغي الوصول إليها في نهاية الفترة.

- **المعيار :** هو النتيجة النموذجية المرغوب فيها أو الكمية و نوعية الهدف المطلوب إنجازه في نهاية الفترة، والذي يتم التعبير عنه بالوسط الحسابي.

**حسب الشروط التالية:**

- أن يكون موضوعي و قابلا للقياس ( متر ،طن،دينار)؛

- أن يعكس متوسط الأداء العمودي و الأفقي ( الداخلي و الخارجي)؛

- أن يميز بين الإنحرافات المقبولة و غير المقبولة (الإيجابية و السلبية)؛

- أن يكون ملائما لزمانه و مكانه ( الواقعية و قابلية التحقيق ).

- **نوع الرقابة :** أي لا بد من إستخدام نوع الرقابة الذي ينسجم و نوع و حجم العمل أو النشاط المطلوب تقييمه.

- **الأدوات الرقابية:** وهي الوسائل والأدوات التي لا بد من إستخدامها لوضع وظيفة الرقابة موضع التطبيق الفعلي على أرض الواقع، ومن أهم شروط التي ينبغي توفرها في هذه الأدوات أو الوسائل هي كالتالي:

- ملائمتها للعمل وانخفاض تكلفتها؛

- قدرتها على كشف الإنحرافات الإيجابية و السلبية؛

- مرونتها و قابليتها للتعديل و التطوير؛

- أن يرافق تقديم مقترحات للتعديل والتطوير.

- **نظام جيد الإتصال :** من شأنه أن يضمن تقديم المعلومة المناسبة في الوقت المناسب لاسيما وأن المعلومة الجيدة هي أساس القرار الجيد القرار الجيد هو أساس النجاح والتقدم إلى الأمام و العكس.<sup>1</sup>

**4) مقومات نظام الرقابة الفعال:<sup>2</sup>**

لكي يتمكن النظام الرقابي من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات

<sup>1</sup> - المرجع السابق.

<sup>2</sup> - د.عبد الرحمن عبد الله كبسور وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 124.

الأساسية، وتمثل تلك المقومات في:

أ- **الهيكل التنظيمي:** ويقصد بالهيكل التنظيمي مجموعة الوسائل والإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة المنظمات بجهاز الرقابة بهدف توفير الرقابة اللازمة على تلك المنظمات.

ب- **وجود نظام المحاسبي سليم:** والذي يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف من ضمنها تقديم البيانات اللازمة عن جميع المعاملات المالية اللازمة لتمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها، وتطبيق الرقابة الفعالة.

ج- **الحياد والاستقلالية:** وتعني ممارسة الجهاز الرقابي لصلاحياته وواجباته بحرية تامة وبدون التعرض لأي ضغوط أما الحياد فيتمثل في عدم انحياز المراقب أثناء تأدية عمله الرقابي .

د- **وجود نظام فعال للرقابة الداخلية:** إن الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاثة الرقابة المحاسبية، والإدارية، والضبط الداخلي لها دور كبير في ضبط وتقييم أعمال.

هـ- **عناصر بشرية مدربة تدريباً جيداً للقيام بعملية الرقابة:** وقد قسمت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معايير المراجعة إلى ثلاثة مجموعات، جعلت المجموعة الأولى منها وتسمى بالمعايير العامة أو الشخصية لتحديد مواصفات المراقب من حيث التعليم والتدريب والخبرة، والاستقلالية، إضافة إلى بذل العناية المهنية الواجبة وذلك لأهمية العنصر البشري في العملية الرقابية.

ومن خلال ماسبق نقول أن " الرقابة تعد من وظائف التي تركز عليه المؤسسة إلى رسم طريق صحيح تسير عليه، فهي معايير قياس الأداء المؤسسة في جميع النواحي وذلك تجنب الواقع في الانحرافات وسيطرة عليه وقياس تصحيح وفق معايير وخطوات "

### الفرع الثاني: الكفاءة Efficiency

إن مؤشر الكفاءة يحظى بأهمية لدى الإقتصاديين حيث يعبر عن مؤشر نجاح المؤسسات أو فشلها يعتبر من أهم المعايير المستخدمة قياس الأداء المؤسسات لقد وردت تعاريف عديدة لمفهوم الكفاءة .

#### 1) مفهوم الكفاءة:

عرف معهد القيادة والإدارة بلندن بأن (institut of leadership and management) الكفاءة على أنها مقياس مدى النجاح في تحويل الموارد إلى مخرجات، العمل بشكل جيد مع تقليل نسبة الضياع، تحقيق

أكبر كمية من المخرجات من خلال ما تم استهلاكه من مدخلات، إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه بأقل جيد ممكن، الإستخدام الأمثل للموارد لتحقيق إنتاج سلع و الخدمات.<sup>1</sup>

إرتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الإقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة.<sup>2</sup> وهذا يعني إن الكفاءة هي النسبة بين المدخلات و المخرجات، مخرجات أكثر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تعني تحقيق كفاءة أكبر، و عندما يتحقق أنجاز أكبر مخرجات بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تتحقق الكفاءة العظمى أو القصوى، و بالتالي يمكن النظر للكفاءة من جانبين:<sup>3</sup>

- جانب المخرجات :حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المخرجات الفعلية و المخرجات القصوى الممكن تحقيقها من مدخلات محددة؛

- جانب المدخلات :حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المدخلات الفعلية و المدخلات الدنيا التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات. وتقاس الكفاءة عادة كما يلي:

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{Rm}{Mr} = \text{الكفاءة}$$

حيث:

- الأهداف المحققة (نتائج المحققة Rm).

- الوسائل المستعملة (الموارد المستخدمة Mr).

<sup>1</sup> - د. بجاوي إلهام، عشي عادل، استخدام تحليل مغلف البيانات بعوامل ثابتة التقييم كفاءة، مجلة الحقوق العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 287.

<sup>2</sup> - د. محمد الجموعي قريشي، الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات - (DEA) دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، العدد 2012، 11، ص 12.

<sup>3</sup> - مراد حجاج، دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي المؤسسات الجزائرية، دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016)، أطروحة دكتوراه طور ثالث تخصص دراسات مالية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 44.

## (2) أوجه تحسين الكفاءة:

إستنادا إلى تعريف الكفاءة الذي ينظر إليها على أنها مقدرة المؤسسة على الحصول على أكبر قدر من المخرجات باستعمال كمية محددة من المدخلات، أو القدرة على تخفيض استعمال المدخلات في العملية الإنتاجية للحصول على مستوى معين من المخرجات، وعليه يمكن تحسين الكفاءة بخمسة مداخل<sup>1</sup>.

## أ- ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات:

ويعني الحفاظ على نفس مستوى المخرجات والعمل على تخفيض المدخلات من خلال التخلص من عناصر المدخلات الزائدة وغير المستغلة والتي لا يترتب التحلي عنها التأثير في كم المخرجات المحققة ، ومثال ذلك أن تكتشف بعض المؤسسات أن لديها قطعا من الأراضي غير المستغلة وذات قيمة متميزة فتتخلص منها بالبيع ، مما يتيح لها موارد مالية دون التأثير على كم المخرجات وكذلك الأمر بالنسبة للعمالة الزائدة إذا كان ذلك ممكنا إجتماعيا ، سياسيا وقانونيا.

## ب- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات:

ويعني ذلك زيادة كمية المخرجات باستعمال نفس المستوى من المدخلات، ويمكن للمؤسسة الوصول إلى هذا الهدف من خلال استخدام كافة الأساليب الإدارية و الإشرافية والرقابية التي تعمل على تحريك الأفضل للموارد ومنع حدوث الفاقد أو العمل على تخفيضه إلى أقل حد ممكن، ويتضح ذلك بشكل أساسي عندما يتم إدخال نظم إدارية أو عند تغيير الإدارة العليا. ويمكن كذلك اللجوء إلى الأساليب الإدارية الحديثة للإنتاج، كتقنية الإنتاج في الوقت المحدد وغيرها من الطرق اليابانية.

## ج- زيادة المخرجات وزيادة المدخلات:

بشرط أن تكون نسبة الزيادة في المخرجات أعلى من نسبة الزيادة في المدخلات ، ويعتمد هذا المدخل على التوسع والإنفاق بشرط أن يكون هناك مقابل أكبر للإنفاق ، ومثال ذلك أن تقوم المؤسسة بتكوين عمالها أو بإدخال نظام جديد للكمبيوتر، فمن المتوقع في هذه الحالة أن يزيد عنصر المدخلات في شكل زيادة عنصر رأس المال ، فإذا كان العائد المتوقع من هذا النظام أكثر من المتفق عليه أدى إلى زيادة الكفاءة ، كذلك الحال عند

<sup>1</sup> - عادل عشي، تحسين كفاءة المؤسسات الصحية باستخدام أسلوبي تحليل مغلف البيانات وعملية التحليل الهرمي، (دراسة ميدانية بولاية باتنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017- 2016، ص 5 - 6.

تصميم نظام للحوافز بالشركات ، فمن المعروف أن نظام الحوافز يستلزم زيادة المدفوع لعنصر العمل ، ولكن مع توقع أن تزيد المخرجات بنسبة أكبر ، وهنا يجب ربط الحوافز بمستوى الكفاءة و إلا أصبحت عبئا على المؤسسة.

#### د- تخفيض المخرجات وتخفيض المدخلات :

بشرط أن يكون تخفيض المدخلات بنسبة أكبر من تخفيض المخرجات، ويكون ذلك مثلا عن طريق تقليص حجم النشاط و الخروج من بعض الأنشطة التي ليس للمؤسسة ميزة تنافسية فيها والتركيز على الأنشطة التي تحقق فيها مستوى كفاءة إنتاجية أفضل .

#### هـ- زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات:

ويعتبر هذا أفضل المداخل وهو الحالة المثالية حيث يتم عن طريقه تحقيق مخرجات أكبر بتخفيض المدخلات، والمثال الواضح لهذه الحالة هو أن تنشط المؤسسة في مرحلة الإنتاج الثالثة، أين يكون الإنتاج الكلي في تناقص أي الإنتاجية الحدية سالبة، في هذه المرحلة تكون عوامل الإنتاج في ازدياد، وكعلاج لهذا الإشكال تقدم المؤسسة مثلا على التخلي عن بعض العمالة المسببة للازدحام ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج أو المخرجات.

### 3) أهمية الكفاءة:

تهدف المجتمعات الإقتصادية لتخصيص مواردها بطريقة مثلى، بغرض تحقيق أعلى كفاءة إقتصادية إنطلاقا من مزج عناصر الإنتاج و الحصول على أكبر منتج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة في النظرية الإقتصادية و التسيير، كما أعطى الإقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى، ويتضح ذلك من خلال وصف الإقتصادي جيفونز (Jevons) لمشكلة الأساسية في الإقتصاد، و تمكن أهمية الكفاءة في مبدأ الانتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة.<sup>1</sup>

#### 4) أهداف قياس الكفاءة: تقاس الكفاءة المجموعة من الأهداف منها:

##### أ- الهدف التحفيزي:

يساهم قياس الكفاءة بشكل كبير في تحفيز وتشجيع المسيرين لتحقيق أهدافهم المسطرة، وذلك بدفعهم الخلق الكفاءة من خلال نظام التعويضات والعقوبات.

<sup>1</sup>- شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه علوم في ميدان " علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية"، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2014، ص4.

### ب- الهدف الإعلامي:

يساعد قياس الكفاءة كلا من المسؤولين والمسيرين على إختيار إستراتيجياتهم وتحديد أولوياتهم من خلال معايير الكفاءة، كما يقوم بتقديم معلومات، حيث أن تحديد معايير قياس الكفاءة هي طريقة رائعة لمعرفة الإختيارات الإستراتيجية، مما يسمح بتقليص من مخاطر.

### ج- الهدف التوجيهي:

لمعرفة التحكم الجيد لابد من القياس، ولأن قياس الكفاءة يقدم للمسيرين المعلومات والمعطيات المؤدية إلى إتخاذ القرار السليم، فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة إختيار القرارات الإستراتيجية، ومن خلف عملية التحكم نستخرج الإنحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن التحليل نتعرف على أسباب هذه الإنحرافات، و بالتالي إتخاذ القرارات الصحيحة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أساسيات حول الأداء المالي

#### الفرع الأول: مفهوم وأهمية و الأهداف والعوامل مؤثر الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي مؤشرا أساسيا لقياس و تشخيص وضعية المالي المؤسسة، فدراسة الأداء المالي للمؤسسة يسمح باتخاذ القرارات المناسبة وهذا بإستخدام أدوات التحليل المالي.

#### 1) مفهوم الأداء المالي:

تجد الإشارة كلمة الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية performare مشتق من اللفظة الإنجليزية Performance والتي تعني إنجاز العمل.<sup>2</sup>

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها؛ وعليه سنقوم بتعريف المصطلح الفعالية.

– **الفعالية ( Efficiency, Effectiveness )**: ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة. وتجدد الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح،

<sup>1</sup> – المرجع السابق.

<sup>2</sup> – أ.عبد الميك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد1، نوفمبر 2001، ص86.

فقد اعتبر المفكرون الكلاسيك الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، ومن ثم حسب نظرهم تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة.<sup>1</sup>

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء المؤسسات، فهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة من خلال مساهمته في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

يعرف الأداء المالي بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.<sup>2</sup>

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:<sup>3</sup>

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض وأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

## 2) أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - د الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر، العدد 07، 2009 - 2010، ص219.

<sup>2</sup> - مراد حجاج، مرجع سابق ، ص28.

<sup>3</sup> - أ.بن نذير نصر الدين، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الإبداع، منشورة، مخبر البحث حول الإبداع و تغير المنظمات و المؤسسات، جامعة البليدة 2، الجزائر يوم 2017/04/25، ص5

<sup>4</sup> - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، طبعة 01، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 46.

### 3) أهداف الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.<sup>1</sup>

### 4) العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك عدة عوامل داخلية و الخارجية فنية مؤثرة على الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أ- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

<sup>1</sup> - المرجع السابق.

<sup>2</sup> - خطاب موسى ساعد، طيباوي مداني، دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (S.C.SEG)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، منشورة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص42.

### ب- المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، و تقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

### ج- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. و تكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أداؤها و تطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

### د- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة

الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.<sup>1</sup>

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية... الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في:<sup>2</sup>

أ- **السوق** : يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فان ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ب- **المنافسة** : تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فتراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فان لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

ج- **الأوضاع الاقتصادية** : إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزها المؤسسة في تحقيق أهدافها، و في تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية و اهتمام أكبر.

و يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية و المالية المتاحة؛

- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول و ذلك يتضمن إقرار حجم و نوع الاستثمار المناسب، و تحديد

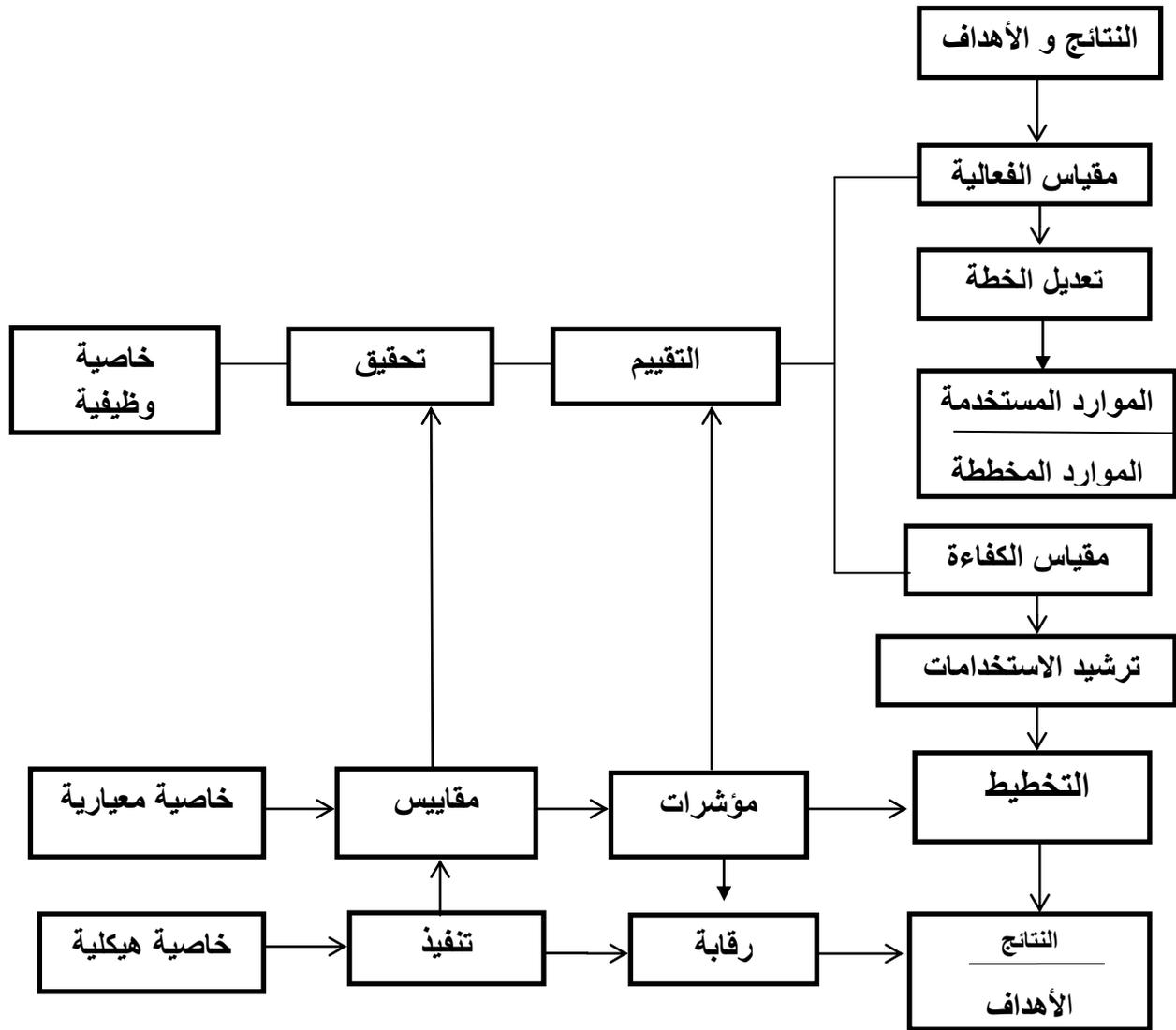
الحجم المناسب من رأس المال و الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛

<sup>1</sup>-المرجع السابق.

<sup>2</sup>- مراد حجاج، سابق ذكره، ص42.

- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية؛
  - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
  - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.<sup>1</sup>
- و لتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: أ. بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ذكره ص7.

<sup>1</sup> - أ. بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ذكره ص6.

وبناء على الشكل السابق نلاحظ إن تقييم الأداء المالي هي عملية الرقابية يتم من خلالها قياس قدرة مؤسسة على تحقيق الأهداف المالية من خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن معرفة الوضعية المالية المؤسسة.

### الفرع الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب التي هي علاقة تربط بين رقمين أو أكثر من متغيرات حيث صنفت النسب إلى مجاميع تعكس الوضع المالي كل لجانب معين نذكر أهمها:

#### 1) نسب التمويل<sup>1</sup>:

تمكننا هذه النسب من دائرية وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

**1-1) نسبة التمويل الدائم:** تسيير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل ، أو ما بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا ، فهذا يدل على جزء من الأصول الثابتة مغطاة بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد اخلت بشرط الملاءمة بين استحقاقية الخصوم وسيلة الخصوم. وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left( \frac{\text{الأموال الدائمة/الأصول الثابتة الصافية}}{100\%} \right)$$

#### 2-1) نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الاجل للتوفير لحد الادنى من رأس المال العامل كهامش الأمن، ونكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left( \frac{\text{الأموال الخاصة/الأصول الثابتة}}{100\%} \right)$$

<sup>1</sup> - مبارك لسلوس، التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محاولة)، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 4/2012، ص45..

### 3-1) نسبة الإستقلالية المالية:<sup>1</sup>

تشير هذه النسبة إلى وزن الدين داخل الهيكل المالي المؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذا أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت ان تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل افتراض وتسديد للديون، اما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموعة للديون}) \times 100\%$$

### 4-1) نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مراقبة النسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في أصول لمجموعة الديون، فكلما كان صغيرة كانت أموال الدئنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات. وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع للديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

2) نسبة السيولة: تهدف نسبة السيولة إلى حساب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصيرة وهذه الأخيرة تتعلق بحجم رأس المال العامل وكذلك تشكيلة الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

1-2) نسبة السيولة العامة: تشير هذه النسبة حسب P.CONSO و F.HEMICI على أهمية أولى التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

<sup>1</sup> - المرجع السابق.

تعتبر كذلك عن نسبة رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

هذه النسبة غير كافية لتمديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة اجل خاصة إذا كانت المؤسسة معرضة إلى التغيرات الموسمية أو أن الأصول الجارية والخصوم الجارية شديدة التغير ويصعب الحكم فيها خاصة فيما يتعلق بدوران المخزون.

**2-2) نسبة السيولة المختصرة** تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{أصول الجارية} / \text{ما عدى المخزونات} / \text{الخصوم الجارية}$$

ثم إستبعاد المخزونات لكون هذه الأخيرة شديدة التغير وتختلف طرق تقييمها، يؤدي هذا على الحصول على حاصل قسمة عادة ما تكون أقل من الواحد. يستحسن أن تكون هذه النسبة على الأقل 0.6 أي 60%.

**2-3) نسبة السيولة الفورية (Trésorerie immédiate):**

عادة ما يمارس الزبائن نشاطا تكميليا بنشاط المؤسسة فإذا ما تعرض القطاع إلى صعوبات معينة لانها تؤدي إلى صعوبات على مستوى الخزينة تؤثر على كل السلسلة في قطاع المؤسسات التي تمارس نشاطا مكتملا فيما بينها معنى هذا أن الزبائن قد يواجهون نفس الخطر الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة على مستوى الخزينة، فتجد المؤسسة صعوبات تحصيل حقوقها لهذا يلجأ المحلل المالي إلى نسبة ثلاثة تستبعد الحقوق وهي نسبة السيولة الفورية.

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \text{خزينة أصول} / \text{الخصوم الجارية}$$

إن الإعتماد على هذه النسبة في التحليل يستدعي تحليلا مفصلا للخصوم الجارية (للديون القصيرة الأجل) فيما يتعلق بطبيعتها ومدة إستحقاقها إن كانت قصيرة جدا أو القارب السنة، نسبة 30% تعتبر مريحة جدا لمسير الخزينة.<sup>1</sup>

**3) نسب النشاط:** تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الإعتبار حجم نشاط المؤسسة السريع دوران باقي أصولها المتداولة.

**3-1) نسب دوران المخزونات:**

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، أن بالإستثمار في المخزون لا يحقق ربحا طيبة مدة التخزين، لذلك يسمى بالإستثمار الجامدة وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، لذلك

<sup>1</sup> - د. يوسف بومدين، فاتح ساحل، تسيير التسيير المالي المؤسسة، الطبعة الأولى، لدار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 1437هـ-2016، ص 69.

تعمل إلا دارة على زيادة سرعة الدوران، ويجب أن تأخذ في الحيوان إن ارتفاع معدل دوران المخزونات قد لا يكون دليلا على المقدرة والكفاءة، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب إختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجاريا كان أم تحويليا (صناعية و زراعي).<sup>1</sup>

- في المؤسسة التجارية:

$$\text{مدة دوران البضائع} = \text{متوسط المخزون من البضائع} / \text{المشتريات السنوية من البضائع} \times 360$$

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها شحنة البضائع داخل المخزون.

$$\text{عدد دورات البضائع} = \text{المشتريات السنوية من البضائع} / \text{متوسط المخزون من البضائع}$$

يمثل العديد المتوسط للطلبات السنوية من البضائع.

- في المؤسسة التحويلية:

أ- دوران مخزون المواد واللوزام:

$$\text{مدة دوران المواد و اللوزام} = \text{متوسط المخزون من المواد واللوزام} / \text{المشتريات السنوية من المواد واللوزام} \times 360$$

تمثل المدة المتوسطة التي يمكنها مخزون المواد واللوزام في المخزن.

$$\text{عدد دورات مخزن المواد واللوزام سنويا} = \text{المشتريات السنوية من المواد واللوزام} / \text{متوسط المخزون من المواد واللوزام}$$

يمثل العدد المتوسط للطلبات من المواد واللوزام التي تدخل المخزن.

ب- دوران مخزون المنتجات التامة :

$$\text{مدة دورة المنتجات التامة} = \text{متوسط مخزون المنتجات التامة} / \text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة} \times 360$$

تمثل المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ التصريف ( البيع).

$$\text{عدد دورات المنتجات التامة} = \text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة} / \text{متوسط مخزون المنتجات التامة}$$

يمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف.

2-3 دوران الزبائن:

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أورق القبض}) / \text{رقم الأعمال السنوي} \times 360 \text{ يوم}$$

<sup>1</sup> - مبارك لسلس، مرجع السابق ذكره، ص 49.

تمثل المدة المتوسطة للبيع الاجل.

عدد التحصيلات من الزبائن = رقم الأعمال السنوي / الزبائن + أوراق

يمثل العدد المتوسط التحصيلات قيم المبيعات.

### 3-3 دوران الموردين:

مدة التسديد الموردين = ( الموردين + أوراق الدفع) / المشتريات السنوية  $\times 360$  يوم

تمثل المدة المتوسطة الشراء الأجل.

عدد دورات الموردين = المشتريات السنوية / الموردين + أوراق الدفع

يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.

### 4) نسبة الربحية:<sup>1</sup>

تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة ، ونسبة الربحية تمثل المردودية المناخية من إستخدام عنصر من العناصر المحركة النشاط في المؤسسة ، وقياس للآثار المباشرة الإماراتية عن إستخدام اصول معينة او خصوم معينة.

**4-1) نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدام من اصول للحصول على النتيجة، و بالوحدات

تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحد من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، فالعبرة ليس في

ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ماهي في مردودية هذه الأصول. تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:

نسبة ربحية الأصول: النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول  $\times 100$

### 4-2) نسبة ربحية الأموال الخاصة:

تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة ، او هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين

(الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية. وتكتب هذه النسبة كما

مايلي:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة  $\times 100$

<sup>1</sup> - مرجع السابق.

## 3-4) نسبة ربحية النشاط:

تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاء المديرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية النشاط النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الأعمال النسوي} \times 100$$

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية التوصل إلى النتائج المرجوة، ومنه فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملية أو التطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

## المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1) معصم صبرينة، 2012/2011: بعنوان " دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة عملية اتخاذ القرار أهمية التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية وعرض أهم الأساليب المستخدمة في تقنيات التحليل المالي وتوضيح كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وأهم النتائج المتوصل إليها هي أن التحليل المالي يعد عملية دقيقة ومدروسة لتعزيز القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها كما أن نظام التحليل المالي يقوم باكتشاف المشاكل التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية ويصحح مساراتها بعد تحديد مكائنها، وإيجاد الحلول المناسبة والملائمة والتصدي لها ومعالجتها بطرق عملية ومنهجية حديثة إضافة إلى إتباع المؤسسات لمعايير المحاسبية الدولية في إعدادها للقوائم المالية تمكئنها من تحسين وتطوير الأنظمة المحاسبية المتبعة ويجعلها قادرة على توفير المعلومات الضرورية وبصورة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب.<sup>1</sup>

2) دراسة صابر تاج السر محمد، عاصم التجاني إبراهيم، 2016: بعنوان " إستخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الإسمنت بالمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة لشركة إسمنت المنطقة الجنوبية وشركة إسمنت الجوف".

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف إدراك واهتمام إدارات الشركات المبحوثة في استخدام أساليب التحليل المالي وتحديد التحليل الأفقي والرأسي في قياس كفاءة الشركات الإنمائية والاستثمارية والبيعية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها وهدفت الدراسة لبيان دور أساليب التحليل المالي وتحديد التحليل الأفقي والرأسي في قياس كفاءة

<sup>1</sup> - معصم صبرينة، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة لمؤسسة العمومية الاقتصادية لتوزيع مواد البناء E.D.I.M.C.O، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر مقدمة إلى كلية علوم التسيير، منشورة، بجامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2011-2012.

الشركات المالية والإدارية بجوانبها الإستثمارية الإنمائية والبيعية، بافتراض أن أساليب التحليل المالي المتمثلة في التحليل الأفقي والرأسي تبين نقاط القوة والضعف في قياس الكفاءة المالية والإدارية للشركات الصناعية لقطاع الإسمنت وتبين مدى التطور والنمو وتحقيق الأهداف، وتم استخدام المنهج التاريخي لعرض المعلومات التاريخية للقوائم المالية والمنهج الإستقرائي والاستنباطي لتحليل الدراسة وخلصت الدراسة لأهم النتائج بأن الكفاءة المالية والإدارية لدى شركة الجنوب ممتازة وأعلى من شركة الجوف وتمت التوصية بمعالجة الخلل الموجود للكفاءة المالية الإدارية لشركة الجوف.<sup>1</sup>

### 3) دراسة بنية حيزية، 2017 : بعنوان " دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال " .

تناولت هذه الدراسة محاولة معرفة دور التقنيات الحديثة للتحليل المالي في تفعيل نظام الرقابة المالية من خلال تطوير عملية تقييم الأداء المالي، حيث تنوعت هذه التقنيات بين ما هو كمي وما هو إحصائي بالإضافة إلى أسلوبين لخلق القيمة (القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة) وكذا لوحة القيادة المالية التي تعتبر من الأدوات المهمة في نظام الموازنات وبطاقة الأداء المتوازن التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجوانب المالية والجوانب غير المالية، حيث أثبتت هذه التقنيات جعلتها في المؤسسات من خلال إعطائها للنتائج الصبغة الديناميكية والتماشي مع حالات عدم التأكد التي تتصف بتا الساحة الاقتصادية فلم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق الأرباح فقط وإنما العمل على تحقيق الاستمرارية في السوق في الحاضر وفي المستقبل وهذا لا يأتي إلا من خلال الوصول إلى النتائج ذات الفعالية.

توصلت الدراسة الميدانية على مجمع صيدال من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS بمستوى معنوية  $\alpha=0.05$  إلى أن الأساليب التقليدية للتحليل المالي تملك الأفضلية فيما يخص القدرة التحليلية لعملية تقييم الأداء المقارنة بالأساليب الحديثة، وهذه النتيجة كانت عكس الدراسات الأجنبية التي أثبتت فعالية التقنيات الحديثة يرجع سبب الإختلاف إلى النظرة التقليدية للمؤسسات الجزائرية للغة من وجودها وغياب النظرة

<sup>1</sup> - صابر تاج السر محمد، عاصم التجاني إبراهيم، استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الإسمنت بالمملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة لشركة إسمنت المنطقة الجنوبية وشركة إسمنت الجوف، المجلد 7، العدد 21 (30 يونيو/حزيران)، 2016، ص21.

الاستشرافية، بالإضافة إلى عدم كفاءة السوق المالي في الجزائر وكذا محدودية المعلومات لمالية بسبب التلاعب بالنتائج بما يتماشى مع الأهداف الشخصية للمسيرين والمحاسبين داخل المؤسسات.<sup>1</sup>

4) دراسة لزهاوي زواويد، 2018 : بعنوان " قياس أثر التغيرات في التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي في مؤسسات قطاع الصناعة - دراسة حالة".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي، و إلى معرفة أثر تغيرات التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي في المؤسسات الصناعية، وهذا من خلال إيجاد العلاقة والأثر بين التدفقات النقدية التشغيلية والنسب المشتقة منها نسب الكفاية والكفاءة مع الأداء المالي الذي تم تمثيله في هذه الدراسة بمؤشري الربحية والسيولة، تم إسقاط الدراسة على 60 مؤسسة مساهمة صناعية متنوعة النشاط بالجزائر خلال الفترة (2011، 2015)، وقد اعتمدت على معطيات بانل عن طريق البرنامج الإحصائي (Eviews9)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر متباين لصافي التدفقات النقدية التشغيلية وبعض نسب الكفاية والكفاءة على مؤشرات الربحية والسيولة، بحيث توصلت في الأخير إلى وجود أثر لكل من صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ونسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الخصوم وحقوق الملكية والخصوم المتداولة على مؤشرات الربحية، ووجود أثر لكل من نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى الخصوم المتداولة وصافي المبيعات على مؤشرات السيولة، في حين لم يكن هناك أي أثر لباقي النسب المستخدمة في هذه الدراسة على مؤشرات الربحية والسيولة.<sup>2</sup>

5) د. عبد الرحمن عبد الله كبسور أستاذ الاقتصاد المساعد جامعة النيل الأبيض: بعنوان " دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على الأداء المالي والإنحرافات في المصارف (دراسة حالة بنك النيل للتجارة والتنمية الفرع الرئاسي)".

يهدف هذه البحث إلى الوصول إلى دور التحليل في كفاءة الرقابة التي تتمثل الأهداف في تبيان مفاهيم التحليل وأدواته وأساليبه ومجالاته، و أهمية في تحقيق وتفعيل الرقابة وبالذات مجال الخدمات المصرفية، أيضاً تبيان أهم العوامل التي تؤثر في استخدام التحليل المالي لتحسين المؤسسات المصرفية والتعرف على دور التحليل المالي في

<sup>1</sup> - بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، المدينة، الجزائر 2017.

<sup>2</sup> - لزهاوي زواويد، قياس أثر التغيرات في التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي في مؤسسات قطاع الصناعة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.

الكشف عن الإنحرافات الفعلية والمتوقعة، كذلك كشف الإنحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، والبحث في معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والإنحرافات.<sup>1</sup>

(6) دكتور مهند جعفر حسن حبيب، 2020: بعنوان "أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي لمؤسسات".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم الأدوات في التحليل المالي لمعرفة كفاءة الأداء المالي وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسات العامة السودانية، وكذا تأكيد فعالية القوائم المالية كمصدر من مصادر التحليل المالي في المؤسسات العامة السودانية، وبيان دور أسلوبي التحليل الأفقي والرأسي في قياس كفاءة المؤسسات العامة السودانية بشقيها الإستثمارية والإئتمانية.<sup>2</sup>

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1 – 2017، Roslah, Nasir Abdullah, Alias, and Isa: بعنوان « Selection Input Output by Restriction Using DEAM odels based on a fuzzy delphi approach and expert Informati »

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة كفاءة الأوراق المالية لمجموعة من الشركات، حيث تم دراسة التقارير المالية ومجموعة من النسب المالية للشركات الناشطة في سوق بورصة ماليزيا استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات وطريقة دلفي لتحديد أهم نسبة مالية لتقييم كفاءة الأوراق المالية تم استخدام مدخلين و مخرجات في عملية التحليل، حيث أن المدخلات تمثلت في مؤشر السيولة ومؤشر التقييم، أما فيما يخص المخرجات: تتمثل في خمس نسب لمؤشر الربحية، مع العلم أن الدراسة تمت على مايقارب 63 شركة خلال سنة واحدة فقط في 2015.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير من طرف كل من: عائد حقوق المساهمين وعائد الأصول وهامش صافي الربح وهامش الربح التشغيلي وربحية السهم ومكرر الربحية وأخيرا نسبة الدين إلى حقوق الملكية، لها تأثير كبير على كفاءة الأوراق المالية للشركات الماليزية قيد الدراسة استخدمت الدراسة طريقة دلفي لتحديد أهم

<sup>1</sup> - د. عبد الرحمن عبد الله كيسور وآخرون، دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على المالي و الانحرافات في المصارف، دراسة حالة بنك النيل للتجارة والتنمية الفرع الرئاسي، منشور، مجلة الباحث، جامعة النيل الأبيض، السودان.

<sup>2</sup> - مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة البديل الإقتصادي مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب جامعة الجلفة، الجزائر مجلة 07، عدد02، 2020.

النسب المالية لتقييم كفاءة الأوراق المالية ولكن بعض النسب قدمت نفس النتائج ومنه فهاته الدراسة قدمت تحليلا اضافيا يعتمد على مؤشر التوازن والذي يحتسب الفرق بين العائد الإجمالي والتكلفة الإجمالية لكل شركة قيد الدراسة ولخصت الدراسة أنه باستطاعتنا ترتيب الشركات حسب كفاءتها المالية أو أدائها المالي عن طريق القرارات الخاصة بتحديد كل من المدخلات والمخرجات.<sup>1</sup>

2- دراسة Ayman Elsayed, Nabil Shabaan Khalil, 2017

« Evaluate and analysis Efficiency of safaga port, using DEA – CCR, BCC and SBM models – Comparison with DP world sokhna »

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة الكفاءة والعوامل المؤثرة في تنافسية ميناء سفاجا في مصر خلال الفترة (2004 - 2013) وهذا باستخدام تحليل مغلف البيانات باستخدام مجموعة من النماذج التحليلية طبقت الدراسة تقنية مغلف البيانات حيث تم استخدام سبع مدخلات :عدد المرسى (جمع مرسى السفينة)، والمنطقة النهائية للسفينة، والمخزون، وعدد المعدات، وطول المرسى، والمسافة الكلية للميناء وعمق المرسى، وعدد العمال، أما المخرجات فتمثلت في :الحاويات، ونقل البضائع، والسفن المطلوبة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة المسجلة للميناء خلال فترة الدراسة كانت حوالي 0.39 حيث تعتبر جد ضعيفة، كما اوضحت الدراسة إلى وجود فائض في المدخلات يقابله عجز في المخرجات، حيث أوضحت الدراسة أنه راجع للإستغلال غير الكفئ للموارد التقنية وكذلك للإستخدام غير الجيد للعمال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Arsad, R., Abdullah, M.N., Alias, S. and Isa, Z, **Selection Input Output by Restriction Using DEA Models Based on a Fuzzy Delphi Approach and Expert Information.** Journal of Physics: Conference Series, Vol.892, No. 1, September 2017.

<sup>2</sup> -Elsayed, Ayman, and Nabil Shabaan Khalil. "Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEACCR, BCC and SBM Models–Comparison with DP World Sokhna." IOP Conference Series: Materials Science and Engineering. Vol. (245). No.( 4). IOP Publishing, 2017.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

جدول رقم (2.1): مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة

الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
دراسة لزهاري زواويد	يكمن في دراسة المتغير التابع وهو الأداء المالي والكفاءة.	الدراسة الحالية تطرقت إلى دور التحليل المالي في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي بينما الدراسة السابقة هدفت إلى قياس أثر التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي الاعتماد على مؤشري الربحية والسيولة إستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews9).
دراسة بنية حيزية	المتغير المستقل وهو التحليل المالي.	وجه الاختلاف يكمن في دراسة المتغير التابع بحيث الدراسة الحالية تطرقت إلى التحليل المالي ودوره في تحسين كفاءة الرقابة والدراسة السابقة تطرقت إلى محاولة معرفة دور التقنيات الحديثة للتحليل المالي في تفعيل نظام الرقابة المالية، بأعتماد على التقنيات كمي وإحصائي أسلوبين لخلق القيمة ولوحة القيادة المالية.
دراسة صابر تاج السر محمد، عاصم التجاني إبراهيم	تشترك الدراستان في نفس المتغير المستقل، وكذلك الأعمد على التحليل الأفقي والرأسي.	تم الاعتماد في الدراسة الحالية على الدور الذي يلعبه التحليل المالي، أما الدراسة السابقة تطرقت إلى استخدام أساليب التحليل المالية و قياس كفاءة المالية والإدارية الشركات.
د. عبد الرحمن عبد الله كيبور	وجه الشبه في الدراستين يكمن في المتغيرين.	تم الاعتماد في الدراسة الحالية دارسة المؤسسة الأقتصادي أما الدراسة السابقة في مجال الخدمات المصرفية .
دراسة معصم صبرينة	وجه الشبه يكمن في دور التحليل المالي.	دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية.
دكتور مهند جعفر حسن حبيب.	وجه الشبه يكمن في المتغير المستقل والتابع.	وجه الاختلاف يكمن في دراسة الحالة.
<b>Roslah, Nasir Abdullah, Alias, and Isa</b>	وجه الشبه بين الدراستين يكمن في دراسة المتغير التابع	وجه الاختلاف بين الدراستين يكمن دراسة كفاءة الأوراق المالية تحليل بمغلف البيانات وطريقة دلفي.
<b>Ayman Elsayed, Nabil Shabaan Khalil</b>	وجه الشبه بين الدراستين يكمن دراسة المتغير التابع وهو الكفاءة.	دراسة الكفاءة والعوامل المؤثرة في تنافسية ميناء سفاجا استخدام تحليل مغلف البيانات استخدام مجموعة من النماذج التحليلية.

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسات السابقة

## خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للتحليل المالي وكفاءة الرقابة والأداء المالي والتي من خلالها تم عرض الأدوات المالية والطرق إلى التحليل المالي وفق مراحل ومنهجية، حيث تختلف الأهداف والغايات التي يتطلع إليها المحلل المالي والتي تهدف من شأنها إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم وضعية المالي للمؤسسة، حيث تم التطرق أيضا إلى كفاءة و الرقابة والأداء المالي ودورهم في المؤسسة والعلاقة بينهم، ومنه سنلخص أهم النقاط:

- التحليل المالي وسيلة معرفة قدرة الشركة من جانب مالي و إداريا وأداة فعالة معرفة نقاط الضعف والقوة.
- وظيفة الرقابة جزء من التحليل المالي.
- مؤشر الكفاءة يعتبر مقياس الأداء في مؤسسة.
- الأداء المالي دور كبير وفعال في تحقيق الأهداف مسطر من قبل شركة هدف الرئيسي هو الأستمرار.

## الفصل الثاني

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد)

بغرداية خلال الفترة 2019-2021

**تمهيد:**

بعدها تطرقنا للجانب النظري في الفصل الأول جزء من جوانبه سنتطرق في هذا الفصل إلى فيه إلى الكيفية التي تتم بواسطتها التحليل المالي في المؤسسة يعتمد على مؤشرات التوازن المالي، بإسقاط الدراسة على مؤسسة الوطنية للقنوات ذات طابع الاقتصادي، سنحاول التعرف على هيكلها التنظيمي، تحليل الوثائق المحاسبية وذلك باستخدام النسب المالي تقييم كفاءة الرقابة بالمؤسسة.

وللقيام بهذه الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** الطرق والأدوات المستخدمة.
- **المبحث الثاني:** عرض ومناقشة النتائج.

## المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة

سوف نستعرض في هذا المبحث طريقة جمع المعلومات والبيانات في المطلب الأول، أما المطلب الثاني يتم فيه تحديد متغيرات الدراسة وعرض كيفية قياس هذه المتغيرات.

### المطلب الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للقنويات مركز الأمداد بغرداية

سنستطرق من خلال هذا المطلب في فرعه الأول إلى تقديم المؤسسة الوطنية للقنويات، أما الفرع الثاني نتناول فيه طريقة جمع المعطيات.

### الفرع الأول: تقديم مؤسسة الوطنية للقنويات

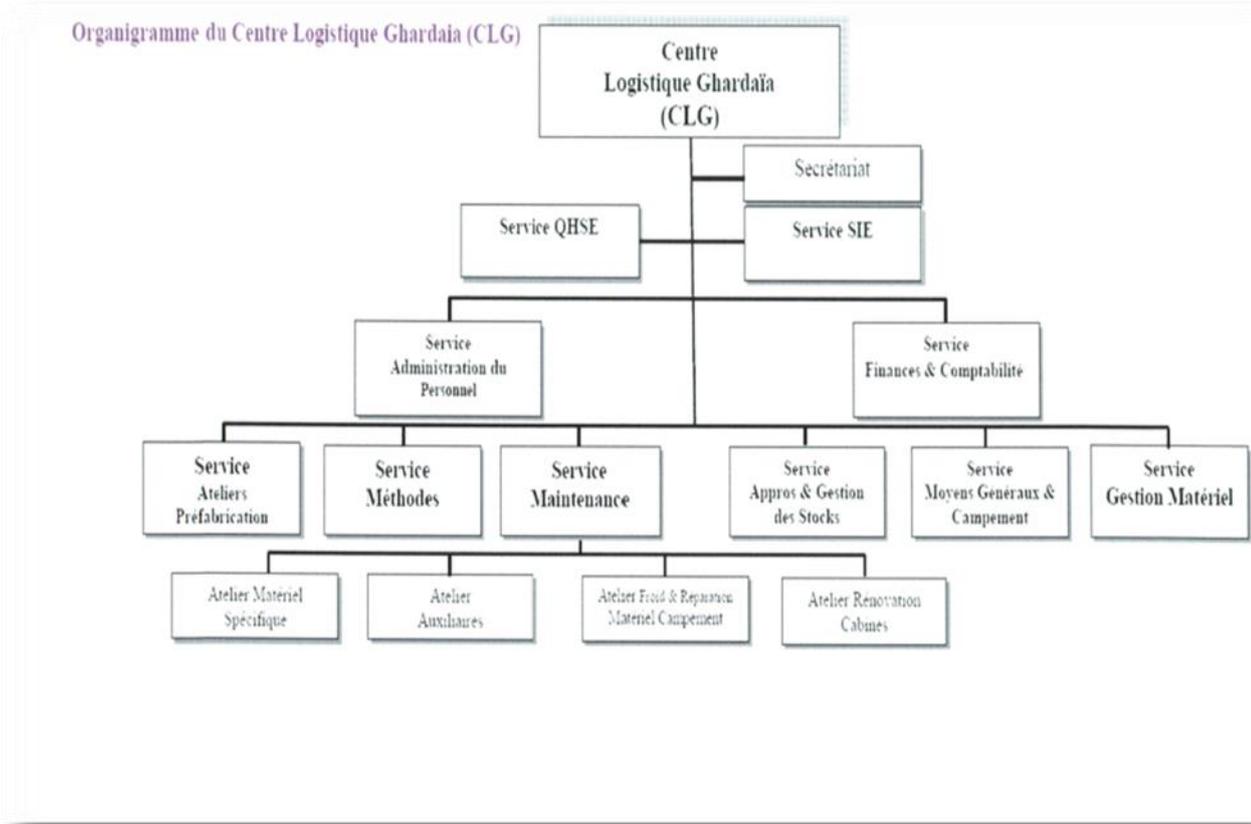
#### – المؤسسة الوطنية للقنويات (مركز الأمداد) غرداية:<sup>1</sup>

في عام 1977 تم إنشاء وحدة الوصلة المزدوجة بعد قرار رئيس الجمهورية الجزائرية السيد هواري بومدين ، بالنظر إلى حالة مصنع الأنابيب SNS في المنطقة المجاورة وموقع المنطقة بين اثنين من المشهورين حاسي رمل وحاسي مسعود ، كانت هذه الوحدة تحت إشراف السيد مجاحي جمال حتى عام 1992 ، عندما بدأ المدير الجديد السيد يحيى مصطفى في تركيب السفع بالخرق وطلاء أنبوب التوصيل المزدوج ؛ يتطلب نشاط عددًا كبيرًا من العمال ووسائل مادية مهمة ، في عام 2007 ، تولى المتخصص في الأعمال المركزة عمود الصباح ، ويأتي هذا الاسم من مخطط تنظيمي جديد للشركة ، كما أن مهنة المركز لها أصبح التصنيع المسبق ، وصيانة معدات محددة ، وتجديد الكبائن وتخزين الاحتياجات لضمان تقدم وإنجاز المشاريع ، من ناحية أخرى ، أصبحت تقنية طلاء الأنابيب عفا عليها الزمن.

في عام 2014 ، تولى السيد عروس عبد القادر منصب مدير CLG ويضمن استمرارية الأنشطة ، حتى وصول السيد تاما عبد إلى CLO ، في يوليو 2018 ، ثورة موضع تقدير في جميع أنشطة المركز و لقد تطورت روح جديدة من التحسين وتحسنت من خلال الحصول على أحدث شهادة ISO 45001 في عام 2018.

<sup>1</sup> – مقابلة مع السيدة ميموني جهاد، مسؤولة عن Service QHSE، يوم الأحد 17/04/2022، على الساعة 10.00.

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاني: طريقة جمع المعطيات

- من أجل تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة في هذه الدراسة جاءت كما يلي:
- الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات الممنوحة من طرف مؤسسة الوطنية للقنوات مركز الأمداد غرداية فيما يخص دراستنا.
  - لقد اعتمدنا في دراستنا هذه بغية الحصول على المعلومات على المنهج الوصفي وعلى أسلوب المقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة بطرح بعض الأسئلة:<sup>1</sup>
- (1) ما طبيعة نشاط المؤسسة الوطنية للقنوات؟  
يتمثل نشاط المؤسسة في إنجاز مشاريع تلاحيم قنوات نقل.

<sup>1</sup> - مقابلة مع السيد داود مصطفى رئيس مصلحة محاسبة، يوم 2022/04/12، على الساعة 9.00.

2) كيف يقتصر التحليل المالي على المؤسسة ؟

بحيث يعطي نظر على الأداء، كم تعتبر النسب المالية الوحة تتحكم بالنسبة للمؤسسة يقتصر التحليل المالي على المؤسسة.

3) ماهي عناصر (النسب) التي تعتمد المؤسسة في قياس كفاءة ؟

تعتمد المؤسسة على عناصرين هما مردودية ورقم الأعمال.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الطرق المستعملة في جمع بيانات الدراسة وكذا تحديد المتغيرين التابع والمستقل مع إظهار الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: هو التحليل المالي يعد وسيلة لتقييم الوضع المالي المؤسسة التي تساعد على إتخاذ قرارات في السنة الحالية و الماضي المستقبلية.

المتغير التابع: تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي وهو متغير يتم بموجبه دارستها.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة

تتمثل في الملاحظة وعملية تحليل البيانات المقدمة من المؤسسة ذلك إبراز دور التحليل المالي في تحسين كفاءة

الرقابة على الأداء المالي بالمؤسسة للتحليل المالي تم الأستعانة بالميزانية المالية و جدول حسابات النتائج إلى المؤسسة الوطنية القنوات (مركز الأمداد) فرع غرداية .

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق في مطلبه الأول عرض الوثائق المحاسبية ، أما المطلب الثاني سيتم من خلاله التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

- دراسة ميدانية للمؤسسة:

تم عرض دراسة ميدانية في المؤسسة محل الدراسة، حيث تم فيه عرض الميزانية المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة (2019، 2020، 2021) الملاحق رقم 05، وتحليل الميزانية المالية لسنوات الثلاث عن طريق مؤشرات التوازن المالي، بالإضافة إلى المؤشرات المالية.

المطلب الأول: الميزانية المالية للمؤسسة (2019، 2020، 2021)

يمكن عرض الميزانيات المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة في الجداول التالية:

جدول رقم (2-1): الميزانية المالية لسنة 2019 الوحدة:مليار دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
10.000.000 (407.361.089.09) (66.260.80) 638.098.064.97	الأموال الدائمة الأموال الخاصة حصة مجموعة الدخل رؤوس أموال تم ترحيلها ربط حسابات	725.500	الأصول الثابتة الأصول المالية
<b>240.670.715.08</b>	مجموع الأموال الدائمة	<b>725.500</b>	مجموع الأصول الثابتة

الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021

الأصول المتداولة	مطلوبات غير متداولة		
المخزونات	المخصصات والدخل المؤجل	54.292.046.646	22.213.454.91
العملاء	مطلوبات متداولة	21.478.386.30	
مدينون آخريين	الموردون وحسابات ذات الصلة	64.800	34.961.550.97
الضمانات	الضرائب	4.025.541.63	3.069.310.55
المتاحات	ديون آخري	4.942.906.76	3.568.749.72
	نقديات		18.800.000
مجموع الأصول المتداولة	مجموع مطلوبات	322.558.281.23	82.613.066.15
مجموع الأصول	مجموع الخصوم	323.283.781.23	323.283.781.23

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية المالية لسنة 2019

جدول رقم (2-2): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 الوحدة:ملياردرج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة	15.000.000
الأصول قيد الإنشاء	2.268.265.59	الأموال الخاصة	(416.812.105.81)
الأصول المالية	725.500	حصة مجموعة الدخل	758.608.386.32
		ربط حسابات	

الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021

356.796.280.51	مجموع الأموال الدائمة	2.993.765.59	مجموع الأصول الثابتة
19.904.160.04	مطلوبات غير متداولة	34.440.761.731	الأصول المتداولة
64.942.971.41	المخصصات والدخل المؤجل	3.493.930.75	المخزونات
9.804.648.02	مطلوبات متداولة	22.200	العملاء
	الموردون وحسابات ذات الصلة	3.529.402.56	مدينون آخريين
	ديون آخري	647.029.74	الضمانات
			المتاحات
94.651.779.47	مجموع مطلوبات	448.454.294.39	مجموع الأصول المتداولة
451.448.059.98	مجموع الخصوم	451.448.059.98	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانية المالية لسنة 2020

جدول رقم (2-3): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021 الوحدة:ملياردرج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
50.000.000	الأموال الدائمة	43.418.708.26	الأصول الثابتة
(394.296.860.55)	الأموال الخاصة	725.500	الأصول قيد الإنشاء
797.954.026.98	حصة مجموعة الدخل		الأصول المالية
	ربط حسابات		

453.657.166.43	مجموع الأموال الدائمة	44.144.208.26	مجموع الأصول الثابتة
13.414.812.72	مطلوبات غير متداولة	89.485.752.607	الأصول المتداولة
30.447.522.80	المخصصات والدخل المؤجل	3.493.930.75	المخزونات
40.969.268.67	مطلوبات متداولة	361.200	العملاء
	الموردون وحسابات ذات الصلة	3.610.387.85	مدينون آخريين
	ديون آخري	1.126.435.87	الضمانات
			المتاحات
84.831.604.19	مجموع مطلوبات	494.344.562.36	مجموع الأصول المتداولة
538.448.770.62	مجموع الخصوم	538.448.770.62	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الميزانية المالية لسنة 2021

المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يمكن تحليل الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن طريق المؤشرات التالية:

أولاً: رأس المال العامل الدائم:

يمكن حساب رأس المال العامل الدائم بطريقتين وهما:

1) من أعلى الميزانية:

يحسب رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية وفقاً للعلاقة التالية:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

جدول رقم (2-4): حساب رأس المال العامل الدائم الوحدة:ملياردرج

السنوات	الأصول الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
2019	240.670.715.08	725.500	239.945.215.08
2020	356.796.280.51	2.993.765.59	353.802.514.92
2021	453.657.166.43	44.144.208.26	409.512.958.17

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم خلال سنوات ثلاث موجب، وهذا يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا يشير أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، مما يدل على أن المؤسسة تمكنت من تمويل كل أصولها الثابتة بإستخدام الأموال الدائمة، وحققت فائض مالي متمثل في رأس المال العامل، هذا الفائض يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل للمؤسسة.

(2) من أسفل الميزانية:

يحسب رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

جدول رقم (2-5): حساب رأس المال العامل الدائم الوحدة:ملياردرج

السنوات	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الدائم
2019	322.558.281.23	82.613.066.15	239.945.215.08
2020	448.454.294.39	94.651.779.47	353.802.514.92
2021	494.344.562.36	84.831.604.19	409.512.958.17

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

## الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021

**التعليق:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم خلال سنوات ثلاث موجب، وهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل بإستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، أي أن المؤسسة حققت درجة من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة المدى، وهذا هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

**ثانيا: رأس المال العامل الخاص:**

يحسب رأس المال العامل الخاص وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

جدول رقم (2-6): رأس المال العامل الخاص الوحدة:ملياردينج

السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
2019	10.000.000	725.500	9.274.500
2020	15.000.000	2.993.765.59	12.006.234.41
2021	50.000.000	44.144.208.26	5.855.791.72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

**التعليق:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال سنوات ثلاث موجب، وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة تستطيع تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الخاص، أي أن المؤسسة حققت درجة من السيولة تمكنها من تغطية أصولها الثابتة، وهذا هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

**ثالثا: رأس المال العامل الأجنبي:**

يحسب رأس المال العامل الأجنبي وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

الوحدة:ملياردرج

جدول رقم (2-7): رأس المال العامل الأجنبي

السنوات	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الأجنبي
2019	0	82.613.066.15	82.613.066.15
2020	0	94.651.779.47	94.651.779.47
2021	0	84.831.604.19	84.831.604.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي خلال سنوات ثلاث موجب، حيث تزداد قيمته في سنة 2020، في حين إنخفضت 2021، كما نلاحظ أن الديون طويلة الأجل كانت معدومة.

رابعا: احتياجات رأس المال العامل:

يحسب احتياجات رأس المال العامل وفقا للعلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل = إحتياجات التمويل - موارد التمويل

إحتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات

بنكية)

الوحدة:ملياردرج

جدول رقم (2-8): إحتياجات رأس المال العامل

السنوات	أصول متداولة	قيم قابلة للتحقيق	الديون قصيرة الأجل	تسبيقات بنكية	إحتياجات رأس المال العامل
2019	322.558.281.2	21.543.186.30	82.613.066.15	0	218.402.028.78
2020	448.454.294.3	3.516.130.75	94.651.779.47	0	353.802.511.40
2021	494.344.562.3	3.855.130.75	84.831.604.19	0	409.512.954.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

## الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021

التعليق: نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل موجبة خلال هذه السنوات، وهذا يفسر أن إحتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها، وهذا يعني أنها سوف نعتد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل إحتياجات التمويل أو الإعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى.

خامسا: الخزينة:

تحسب الخزينة وفقا للعلاقة التالية:

الخبزينة = رأس المال العامل الدائم - إحتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (2-9): نتيجة الخزينة الصافية الوحدة:ملياردرج

السنوات	رأس المال العامل الدائم	إحتياجات رأس المال العامل	نتيجة الخزينة الصافية
2019	318.989.531.51	218.402.028.78	100.587.502.73
2020	438.649.646.37	353.802.511.40	84.847.134.97
2021	453.375.293.69	409.512.954.31	43.862.39.38

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021)، وقد بلغت في سنة 2019 أعلى قيمة للخزينة الصافية بـ 100.587.502.73، وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة، وعليه يجب إستغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الإستثمارية أو توظيفها في البنوك.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

يمكن تحليل الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن طريق المؤشرات التالية:

أولاً: نسب التمويل:

يمكن حساب بعض هذه النسب فيما يلي:

1) نسبة التمويل الدائم:

تحتسب هذه النسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

جدول رقم (2-10): حساب نسبة التمويل الدائم

السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2019	240.670.715.08	725.500	311.73%
2020	356.796.280.51	2.993.765.59	119.17%
2021	453.657.166.43	44.144.208.26	10.27%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات (2019، 2020، 2021)، وهذا يعود إلى عدم إمتلاك المؤسسة لكثير من الأصول الثابتة كونها فرع لمؤسسة الأم، وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس المال العامل خلال السنوات (2019، 2020، 2021)، فالمؤسسة تمويل تشبيتها الأموال الدائمة، كما أن هامش أمان يمكنها منه تغطية جزء من أصولها المتداولة.

2) نسبة التمويل الذاتي:

تحتسب هذه النسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

جدول رقم (2-11): حساب نسبة التمويل الذاتي

الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021

نسبة التمويل الذاتي	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	السنوات
13.78%	725.500	10.000.000	2019
5.01%	2.993.765.59	15.000.000	2020
1.13%	44.144.208.26	50.000.000	2021

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة التمويل الذاتي تفوق الواحد خلال السنوات (2019، 2020، 2021)، مع تسجيل ارتفاع كبير خلال السنتين (2019، 2020) مقانة بسنة 2021، وهذا يعود إلى عدم إمتلاك المؤسسة لكثير من الأصول الثابتة كونها فرع لمؤسسة الأم، وهذا يعني أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة فقط دون حاجة إلى ديون طويلة الأجل.

### 3) نسبة الإستقلالية المالية:

تحسب هذه النسب وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول رقم (2-12): حساب نسبة الإستقلالية المالية

نسبة الإستقلالية المالية	مجموع الديون	الأموال الخاصة	السنوات
0.12%	82.613.066.15	10.000.000	2019
0.15%	94.651.779.47	15.000.000	2020
0.58%	84.831.604.19	50.000.000	2021

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية خلال السنوات (2019، 2020، 2021) ضعيفة وأقل من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة لا يمكنها أن تعتمد على أموالها الخاصة في تسديد ديونها.

4) نسبة قابلية السداد:

تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول رقم (2-13): حساب نسبة قابلية السداد:

السنوات	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
2019	82.613.066.15	323.283.781.23	%0.25
2020	94.651.779.47	451.448.059.98	%0.20
2021	84.831.604.19	538.488.770.62	%0.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسب أصغر من 0.5 خلال السنوات الثلاثة، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ثانيا: نسب السيولة:

يمكن حساب بعض هذه النسب فيما يلي:

1) نسبة السيولة العامة:

تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (2-14): حساب نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة	الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة	السنوات
3.90%	82.613.066.15	322.558.281.23	2019
4.73%	94.651.779.47	448.454.294.39	2020
5.82%	84.831.604.19	494.344.562.36	2021

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل، لهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل.

(2) نسبة السيولة المختصرة:

تُحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (2-15): حساب السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة	الديون قصيرة الأجل	القيم الجاهزة	القيم القابلة للتحقيق	السنوات
0.32%	82.613.066.15	4.942.906.76	21.543.186.30	2019
0.04%	94.651.779.47	647.029.74	3.516.130.75	2020
0.05%	84.831.604.19	1.126.435.87	3.855.130.75	2021

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة خلال سنة (2019،2020،2021) أقل من الواحد، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة، كما أن وضعية المؤسسة غير ملائمة في هذه الحالة.

### 3) نسبة السيولة الفورية:

تُحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (2-16): حساب السيولة الفورية

السنوات	القيم الجاهزة	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الفورية
2019	4.942.906.76	82.613.066.15	%0.05
2020	647.029.74	94.651.779.47	%0.006
2021	1.126.435.87	84.831.604.19	%0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسب السنوات الثلاثة (2019،2020،2021)، أقل من الواحد هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

ثالثا: نسب النشاط:

يمكن حساب بعض هذه النسب فيما يلي:

### 1) معدل دوران مجموع الأصول:

تُحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

جدول رقم (2-17): معدل دوران مجموع الأصول

السنوات	رقم الأعمال	مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2019	19.633.471.79	323.283.781.23	0.06
2020	12.935.020.48	451.448.059.98	0.02
2021	13.839.922.41	538.488.770.62	0.02

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 0.06 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2019 يولد 0.06 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها هذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال، أما بنسبة لسنتي 2020 و 2021 يقدر المعدل بـ 0.02 وهذا ما يعني تراجع في كفاءة الإدارة خلال السنة، وهذا الإنخفاض المستمر يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021)، ومن أجل تجنب هذا الإنخفاض إما على المؤسسة إستعمال كامل أصوله أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستغلة.

2) معدل دوران الأصول الثابتة:

تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

جدول رقم (2-18): معدل دوران الأصول الثابتة

السنوات	رقم الأعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2019	19.633.471.79	725.500	27.06
2020	12.935.020.48	2.993.765.59	4.32

الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021

0.31	44.144.208.26	13.839.922.41	2021
------	---------------	---------------	------

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2019 يقدر المعدل بـ 27.06 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد بـ 27.06 دينار من المبيعات، مما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة لأن المعدل وصل إلى حده المثالي.

بدأ معدل دوران الأصول الثابتة في التراجع خلال سنة 2020، حيث قدر بـ 4.32، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد بـ 4.32 دينار من المبيعات، مما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة لأن المعدل وصل إلى حده المثالي.

وقد إستمر هذا المعدل في التراجع خلال سنة 2021 حيث قدر بـ 0.31، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد بـ 0.31 دينار من المبيعات، مما يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة.

### 3) معدل دوران الأصول المتداولة:

تحتسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

جدول رقم (2-19): معدل دوران الأصول المتداولة

السنوات	رقم الأعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
2019	19.633.471.79	322.558.281.23	0.06
2020	12.935.020.48	448.454.294.39	0.02
2021	13.839.922.41	494.344.562.36	0.02

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

## الفصل الثاني دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات (مركز الأمداد) بغرداية خلال الفترة 2019-2021

التعليق: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2019 يقدر المعدل بـ 0.06 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول متداولة يولد بـ 0.06 دينار من المبيعات، مما يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها المتداولة.

وقد إستمر هذا المعدل في التراجع خلال سنتي 2020 و2021، حيث قدر بـ 0.02، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول متداولة يولد بـ 0.02 دينار من المبيعات، مما يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها المتداولة، وهذا راجع إلى سوء تسيير المخزونات.

رابعاً: نسب الربحية:

يمكن حساب بعض هذه النسب فيما يلي:

1) نسبة صافي الربح:

تُحسب هذه النسبة وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

جدول رقم (2-20): نسبة صافي الربح

السنوات	صافي الربح	المبيعات	نسبة صافي الربح
2019	589.004.15	19.633.471.79	3%
2020	905.451.44	12.935.020.48	7%
2021	1.245.593.01	13.839.922.41	9%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: حيث تقدر نسب صافي الربح خلال السنوات الثلاث (3%، 7%، 9%)، مما يدل على عدم تحكم المؤسسة في مصرفاتها.

2) العائد على الأصول:

تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{متوسط مجموع الأصول} \times 100$$

جدول رقم (2-21): العائد على الأصول

السنوات	صافي الربح	متوسط مجموع الأصول	العائد على الأصول
2019	589.004.15	161.641.890.61	%0.3
2020	905.451.44	225.724.029.99	%0.4
2021	1.245.593.01	269.244.385.31	%0.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في سنة 2019 قدر العائد بـ 0.3%، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من مجموع الأصول يحقق عائد يقدر بـ 0.003، أما خلال سنتي 2020، و 2021 فقد قدر العائد على الأصول بـ 0.4%، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من مجموع الأصول يحقق عائد يقدر بـ 0.004، مما يدل على ضعف مساهمة مجموع الأصول في تحقيق عائد جيد للمؤسسة.

3) صافي الربح على رأس المال العامل:

تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح على رأس المال العامل} = \text{صافي الربح} / \text{رأس المال العامل}$$

جدول رقم (2-22): صافي الربح على رأس المال العامل

السنوات	صافي الربح	رأس المال العامل	صافي الربح على رأس المال العامل
2019	589.004.15	239.945.215.08	%0.002
2020	905.451.44	353.802.514.92	%0.002
2021	1.245.593.01	409.512.958.17	%0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في سنتي 2019، 2020 قدر صافي الربح على رأس المال العامل بـ 0.002٪، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من رأس المال العامل يحقق صافي الربح على رأس المال بـ 0.002٪، أما خلال سنة 2021 فقد قدر صافي الربح على رأس المال بـ 0.003٪، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من رأس المال العامل يحقق صافي الربح على رأس المال يقدر بـ 0.003٪، مما يدل على ضعف مساهمة رأس المال العامل في تحقيق عائد جيد للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم شامل للمؤسسة، و الدراسة التطبيقية المتعلقة بمؤسسة الوطنية للقنوات ( مركز الأمداد) غارداية و الاطلاع على الوثائق المحاسبية ميزانية المالية وجدول النتائج الثلاث السنوات 2019/2020/2021.

الخاتمة

عالج البحث بالدراسة والتحليل موضوع دور التحليل المالي في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي كما كانت دراسة الحالة على مستوى " المؤسسة الوطنية للقنوات " بغرداية ، للفترة ما بين 2019-2021.

ولقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على التحليل المالي للمؤسسة الوطنية للقنوات، ومعرفة دوره في تحسين كفاءة الرقابة على الأداء المالي، ومن ثم التعرف على المؤسسة، ثم قياس كفاءة الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، والموارد المتاحة، ومعدلات التحسين المطلوبة في كل مؤسسة من أجل بلوغ مستوى الكفاءة التامة.

وبناء على الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، و بالإعتماد على الفرضيات الموضوعية لإشكالية الدراسة، تم تناول هذا الموضوع من خلال دراسة العناصر الرئيسية التي تضمنتها فصول البحث؛ منها فصل واحد ( 01 ) نظري تضمن الجانب العلمي والنظري للدراسة، وفصل تطبيقي تضمن الجانب العملي والتطبيقي للبحث، حيث خصص الفصل الأول لدراسة الأسس والأدبيات النظرية للأداء المالي والكفاءة والرقابة وأساسيات حول التحليل المالي، وذلك من خلال الوقوف على الدراسات المرتبطة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الأجنبية، كما تم إبراز خصوصية ومميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة، كما تناولنا الأسس النظرية للأداء المالي والكفاءة تم من خلالها التعرف على المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي والكفاءة.

بينما الفصل الثاني فتناول دراسة تطبيقية قياسية باستخدام تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية، وكذا تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي، وأيضاً تم التطرق إلى الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات التالية (2019، 2020، 2021).

لنخلص في الأخير إلى جملة من النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد صحة أو خطأ الفرضيات، ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع.

### الفرضيات:

- الفرضية الأولى: " يتمحور مفهوم التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة "، وقد توصلنا إلى إثبات هذه الفرضية من خلال البيانات المحاسبية والمؤشرات التي تخص المؤسسة، ومنه الفرضية محققة.
- الفرضية الثانية: " نعم يمكن استخدام التحليل المالي كأداة للتنبؤ "، وذلك من خلال حساب النسب المالية للمؤسسة، ومنه الفرضية محققة.
- الفرضية الثالثة: " نعم إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة، وبالتالي انخفاض العائد على الأصول المستثمرة"، ومنه الفرضية محققة.

### توصيات الدراسة:

- ضرورة الإستغلال الأمثل للموارد لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة الفنية والحجمية و الكشف عن مواطن القوة والضعف في الكفاءة الإستخدامية لهذه الموارد؛
- من أجل قياس أفضل لدرجات الكفاءة للمؤسسة الوطنية للقنوات بغرداية نقترح إستخدام مدخلات ومخرجات أكثر تعكس واقعها وتعبر عن الوضعية المالية الحالية والمستقبلية؛
- ضرورة إستخدام الأدوات الكمية في التسيير وإقتناء البرامج المتطورة لقياس وتحسين الرقابة على كفاءة الأداء المالي للمؤسسة.

### آفاق الدراسة:

- إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة مع إضافة مدخلات ومخرجات أخرى ولقطاعات صناعية مختلفة؛
  - أهمية كفاءة الرقابة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- وفي الأخير فإننا لا ندعي كمالاً لعملنا ولا ننفي قصوراً في جهدنا، وأملنا أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في معالجة هذا الموضوع، وأن تكون مساهمتنا مفيدة وأن تشكل لبنة إضافية في حقل المعرفة العلمية، وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

## قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتاب:

1. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، طبعة 01، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
2. مبارك لسوس، التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محاولة)، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 4/2012.
3. د.عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008.
4. د.حسين حريم وآخرون ، أساسيات الإدارة، جامعة العلوم التطبيقية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،دار الحامد، عمان، الأردن، 1997.
5. أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين 2008.
6. د.هيام حسن وهبة ،سحر محمد مهران، الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، 2021.
7. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2007.
- د.يوسف بومدين، فاتح ساحل، تسيير التسيير المالي المؤسسة، الطبعة الأولى، لدار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر ، 1437هـ-2016.

البحوث الجامعية:

1. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية - للفترة الممتدة من 2006-2010) مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
2. بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير ،منشورة، المدية، الجزائر 2017.

3. معصم صيرينة، دور التحميل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة لمؤسسة العمومية الاقتصادية لتوزيع مواد البناء E.D.I.M.C.O، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر مقدمة إلى كلية علوم التسيير بجامعة العربي بن مهيدي، منشورة، أم البواقي، 2011-2012.
4. مراد حجاج، دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي المؤسسات الإسمنت الجزائرية، دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر خلال الفترة(2011-2016)، أطروحة دكتوراه طور ثالث تخصص دراسات مالية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.
5. العمري بشرى، ماني حنان، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ( دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري) البويرة، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة، منشورة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر 2017-2018.
6. عادل عشي، تحسين كفاءة المؤسسات الصحية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات وعملية التحليل الهرمي، (دراسة ميدانية بولاية باتنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017-2016.
7. لزهاري زواويد، قياس أثر التغيرات في التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي في مؤسسات قطاع الصناعة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.
8. قدور كريمة، دور الرقابة في تحسين أداء العمال، (دراسة ميدانية بمدرسة الأطفال المعوقين سمعيا)، منشورة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012/2013.
9. قمار خولة، الرقابة وتأثيرها على الثقافة التنظيمية، (دراسة مقارنة بمديرية التكوين والتعليم المهنيين والوكالة التجارية سونلغاز)، منشورة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014/2015.

10. خطاب موسى ساعد، طيباوي مداني، دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (S.C.SEG)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، منشورة، جامعة أكلي محمد أولحاج ، البويرة، الجزائر، 2017-2018 .
11. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه علوم في ميدان "علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية"، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2014.

#### المقالات العلمية:

1. مهند جعفر حسن حبيب ، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية ، دراسة تطبيقية، مجلة البديل الإقتصادي مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب جامعة الجلفة، الجزائر مجلة 07، عدد02 ، 2020.
2. د. مصطفى كاظمي نجف آبادي، وط. حمزه حسنين عبد المنعم الحكيم، دور التحليل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، مجلة كلية الكويت الجامعة، العراق، مجلة 05، عدد 01.
3. د. محمد الجموعي قريشي، الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) - دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، العدد11، 2012.
4. د. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر، العدد 07، 2009 - 2010.
5. صابر تاج السر محمد، عاصم التجاني إبراهيم، استخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية والإدارية لشركات قطاع الإسمنت بالمملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة لشركة إسمنت المنطقة الجنوبية وشركة إسمنت الجوف، المجلد 7، العدد 21 (30 يونيو/حزيران)، 2016، ص21.

- 6.د.عبد الرحمن عبد الله كبسور وآخرون، دور التحليل المالي في كفاءة الرقابة على المالي و الانحرافات في المصارف، دراسة حالة بنك النيل للتجارة والتنمية الفرع الرئاسي، منشور، مجلة الباحث، جامعة النيل الأبيض، السودان.
- 7.أ.عبد الميك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد1، نوفمبر2001.
- 8.د.بجياوي إلهام، عشي عادل، استخدام تحليل مغلف البيانات بعوامل ثابتة التقييم كفاءة، مجلة الحقوق العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الخلفة، الجزائر.

#### التظاهرات العلمية:

- 1.أ.بن نذير نصر الدين، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الإبداع، منشورة، مخبر البحث حول الإبداع و تغير المنظمات و المؤسسات، جامعة البليدة 2، الجزائر يوم 2017/04/25.

#### الجرائد الرسمية:

1. الجريد الرسمية الجزائرية، تحدد قواعد والتقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سيرها العدد، 19، الجزائر، المؤرخة في 25 مارس 2009.

#### المصادر:

1. د.أسياء خليفة، محاضرات خاصة بمقياس التحليل المالي المتقدم (السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق)، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيباز، الجزائر، 2021/2020.

#### المقابلات:

1. مقابلة مع السيدة ميموني جهاد، مسؤولة عن Sevrce QHSE. يوم الأحد 17/04/2022، على الساعة 10.00.
2. مقابلة مع السيد داود مصطفى رئيس مصلحة محاسبة، ، يوم 2022/04/12، على الساعة 9.00.

المراجع باللغة الفرنسية:

- 1) Arsad, R., Abdullah, M.N., Alias, S. and Isa, Z, Selection Input Output by Restriction Using DEA Models Based on a Fuzzy Delphi Approach and Expert Information. Journal of Physics : Conference Series, Vol.892, No. 1, September 2017.
- 2) Elsayed, Ayman, and Nabil Shabaan Khalil. « Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEACCR, BCC and SBM Models–Comparison with DP World Sokhna. » IOP Conference Series : Materials Science and Engineering. Vol. (245). No.( 4). IOP Publishing, 2017.
- 3) Hubert de la Bruslerie, Analyse financière, 4ème édition, Dunod, Paris, 2010, p 120.

الملاحق

ميزاتية					
السنة المالية المغلقة في .....					
N-1 سلافي	N سلافي	N امتلاكه رسمي	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي</p> <p>تشبيكات معنوية</p> <p>تشبيكات عينية</p> <p>أراض</p> <p>مبان</p> <p>تشبيكات عينية أخرى</p> <p>تشبيكات معنوح امتيازها</p> <p>تشبيكات يجري إنجازها</p> <p>تشبيكات مالية</p> <p>سندات موزوعة موضع معادلة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات دائنة متعلقة بها</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض و أصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>خرائش موزجة على الأصل</p>
					<p>مجموع الأصول غير الجارية</p>
					<p>أصول جارية</p> <p>مطروقات و منتجات قيد التنفيذ</p> <p>حسابات دائنة و استخدامات معادلة</p> <p>الزبائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب و ما شابهها</p> <p>حسابات دائنة أخرى و استخدامات معادلة</p> <p>الموجودات و ما شابهها</p> <p>الأموال الموشقة و الأموال المالية الجارية الأخرى</p> <p>الخزينة</p>
					<p>مجموع الأصول الجارية</p>
					<p>المجموع العام للأصول</p>

ميزانية

السنة المالية الختمة في .....

N-1	N	ملاحظة	المصنوع
			<p><b>رؤوس الأموال الختمة</b></p> <p>رأس مال تم إمداره</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعدلة (1)</p> <p>نتيجة صافية / (نتيجة صافية صفة المجمع (1))</p> <p>رؤوس أموال ختمة أخرى / ترحيل من جديد</p> <p>صفة الشركة المدمجة (1)</p> <p>صفة لوبي الأكلية (1)</p> <p><b>المجموع 1</b></p>
			<p><b>المصنوع غير الجارية</b></p> <p>قروض و ديون مالية</p> <p>خرائب (مؤجلة و مرمودة لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤنات و منتجات ثابتة مسبقة</p> <p><b>مجموع المصنوع غير الجارية (2)</b></p>
			<p><b>المصنوع الجارية</b></p> <p>موردون و حسابات ملحقه</p> <p>خرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p> <p><b>مجموع المصنوع الجارية (3)</b></p> <p><b>مجموع عام للمصنوع</b></p>

الملحق رقم 02:

حسابي النتائج حسب الطبيعة الفترة من ..... إلى .....		
N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مطزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		2 - استهلاكه السنة المالية
		3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و الدفعات المشابهة
		4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المصنعات للاحتكاكات و الموزونات استثناء عن خسائر القيمة و الموزونات
		5 - النتيجة العملياتية المنتوجات المالية الأعباء المالية
		6 - النتيجة المالية
		7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		8 - النتيجة المالية للأشطة العادية العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 - النتيجة غير العادية
		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصص الشركات الرطوخة موضع العادلة في النتيجة الصافية
		11 - النتيجة الصافية للمجموع للمدعم (1) و منها حصص ذوي الألفية (1) حصص المجموع (1)

حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ..... إلى.....		
مثلا		
N - 1	N	ملاحظة
		<p>رقم الأعمال تكلفة المبيعات</p> <p><b>عاشق الربح الإجمالي</b></p> <p>منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية</p> <p><b>النتيجة العملياتية</b></p> <p>تقديم تقمبيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين للخصومات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية</p> <p><b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b></p> <p>الضرائ الواجة على النتائج العلية الضرائ المؤجلة على النتائج العلية (التفيرات)</p> <p><b>النتيجة الصافية للأنتظمة العادية</b></p> <p>الأعباء غير العادية المنتوجات غير عادية</p> <p><b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b></p> <p>حصه الشركات الموضوعه موضع العطفه في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج ( 1 ) منها حصه ذوى الأقلية (1) حصه المجمع ( 1 )</p>

جدول سيرولة الخزينة  
(الطريقة المبتكرة)

الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقت أموال الخزينة المنتجة من الأنشطة العملية</b> التعميمات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
		<p><b>تدفقت أموال الخزينة قبول العنصر غير العادية</b> تدفقت أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
		<p><b>صافي تدفقت أموال الخزينة المنتجة من الأنشطة العملية (أ)</b></p>
		<p><b>تدفقت أموال الخزينة المنتجة من أنشطة الاستثمار</b> المسحوبات عن اقتناء تشيقات معينة أو معنوية التعميمات عن عمليات الشنازل عن تشيقات معينة أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تشيقات مالية التعميمات عن عمليات الشنازل عن تشيقات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوشيفات المالية الخصم و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
		<p><b>صافي تدفقت أموال الخزينة المنتجة من أنشطة الاستثمار (ب)</b></p>
		<p><b>تدفقت أموال الخزينة المنتجة من أنشطة التمويل</b> التعميمات في أعقاب إصدار أسهم الخصم و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التعميمات المنتجة من القروض تسديدات القروض أو الدينون الأخرى المماثلة</p>
		<p><b>صافي تدفقت أموال الخزينة المنتجة من أنشطة التمويل (ج)</b> تغيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إغلاق السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقارنة مع النتيجة الحسابية</p>

جدول سيولة الخزينة  
(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تعديلات من أجل : - الأهلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المفزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
		<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b></p> <p>مسمويات عن اقتناء تشبيكات تعميمات التنازل عن تشبيكات تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 )</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنفردات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p>
		<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفل تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 ) تغير أموال الخزينة</p>



## المؤسسة الوطنية للقنوات Entreprise Nationale de Canalisations ENAC



- ⇒ دراسات تخطيط خط أنابيب - Relizane- Multi Product-Arzew الجديد على مدى 115 كيلومتراً .
- ⇒ دراسات لمشروع إعادة تأهيل خط أنابيب النفط OD1 البرمة - مصدر بطول 272 كم.
- ⇒ دراسات تخطيط خط الإنتاج المتعدد سكيكدة - الخروب - العلة على مسافة 205 كيلومترات.
- ⇒ دراسات لمسار " 16Ø في خط أنابيب غاز صالح - تمرناست بطول 500 كم.
- ⇒ دراسات لإعادة تأهيل خط أنابيب النفط OB1 حوض الحمرا - بجاية بطول 668 كم.

**إنجازات دولية:** في أداء بعض الخدمات والأعمال الدولية ساهمت هذه ENAC الإنجازات هي:

- ⇒ دراسة مسار خط الغاز عبر المغرب العربي (الجزائر - تونس - ليبيا) بطول 450 كم لصالح شركة سوناطراك سنة 2004.
  - ⇒ الإشراف على أعمال مد خطوط الأنابيب في تشاد.
  - ⇒ إنشاء خط أنابيب غاز بقطر 20 - 24 بوصة و بطول 70 كلم في تونس (من تونس الى نابل) لصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) في 1998 - 2000.
- الوحدات والموقع الجغرافي:** شركة موجودة في جميع أنحاء التراب الوطني في نهاية ديسمبر 2020 بلغ عدد وكلاء 2870، بما في ذلك 432 وكيل دائم (CDI) و 2438 وكلاء تعاقبياً (CDD)، موزعة حسب الفئة الاجتماعية والمهنية بين الموظفين التنفيذيين والمشرفين والوكلاء المنفذين، وفقاً للمعدلات، المبين أنناه:

⇒ تنفيذي : 616 وكلياً.

⇒ المشرفون : 825 وكلياً.

⇒ وكلاء الإنفاذ: 1429 وكلياً.

⇒ المساعدون: 522

ومجموع 1834 وكلياً من جميع الفئات الاجتماعية والمهنية، على مستوى المشروع يمثلون 64% من القوى العاملة في الشركة، يبلغ متوسط الاعمار 41 سنة ومتوسط الاعمار 80 سنة.

**الموارد المادية:** تمتلك ENAC أسطولاً من المعدات، في نهاية عام 2020 من 2405 وحدات ومعدات، تلبى احتياجات أنشطتها المختلفة، مقسمة حسب النوع والتخصص:

⇒ معدات النقل: 663

⇒ آلات الهندسة المدنية: 336

⇒ معدات الرفع والمناول: 132

⇒ معدات إنتاج الطاقة: 433



**صلاحتها الرايسين:**



تم إنشاء الشركة الوطنية لخطوط الأنابيب أثناء إعادة هيكلة شركة سوناطراك بموجب ALEIP والشركة الفرعية (DTC من دائرة الأشغال والبناء) المرسوم رقم 175/81 المؤرخ 1 أغسطس 1981 تم تشغيلها فقط في يناير 1984. وفي يونيو 1999 تم تحويلها إلى شركة مساهمة (سبا) وأصبحت شركة فرعية بنسبة 100% لمجموعة سوناطراك تحت اسم "خدمات بارا وشركة التنقيب والإنتاج SPP بترولييرز"

القابضة القديمة وشركة DTC ولقد ورثت ENAC المعرفة من هياكل المشاريع الكبرى التي نفذتها " GC1 Ø42 ، " Ø42 ، GK2، GZ3 Ø42 ، ART ، " OH3.OH4 من 1975 إلى 1983 و العديد من الآخرين بالإضافة إلى خبرة ALEIP لا سيما في مجال الهندسة ومراقبة جودة الأعمال وخبرتها الخاصة اكتسبت أكثر من نقاط القوة هذه، مدعومة بخبرة دولية مثبتة (تشاد، تونس، الهند) جعلت من شركة ENAC بحكم إمكانياتها الكبيرة تحتل أداة مميزة لاعبا ديناميكيا في خدمة تطوير الطاقة والهيدروكربونات داخل مجموعة SONATRACH.

تنشط الشركة الوطنية لخطوط الأنابيب في مجال الهندسة ومد خطوط الأنابيب وبناء الأعمال المساعدة لخطوط الأنابيب المخصصة لنقل الهيدروكربونات السائلة والغازية، بجميع الأقطار مجتمعة تقوم بالمهام التالية:

- هندسة خطوط الأنابيب لنقل المحروقات السائلة والغازية؛
- تحقيق في EPC، هياكل النقل للهيدروكربونات السائلة والغازية، جميع الأقطار مجتمعة؛
- تحقيق جامعي الأبار المنتجة للهيدروكربونات.
- تحقيق التركيبات السطحية.
- تحقيق، في EPC، لأنظمة الحماية الكاثودية لهياكل نقل الهيدروكربونات وخزانات التخزين.
- إصلاح وإعادة تأهيل خطوط الأنابيب والمجمعات في الخدمة، جميع الأقطار مجتمعة.

مُعتمد منذ عام 2008، يتم ضمان تحسين أداء وكفاءة نظام إدارة

شركة ENAC المتكامل باستمرار، مع اعتماد أحدث إصدار من المعايير الدولية: لل جودة ISO 9001: 2015، للبيئة ISO 14001: 2015، من أجل الصحة والسلامة المهنية ISO 45001: 2018، وكذلك الالتزام المجتمعي وفقاً لمعيار ISO 26000.

في رغبتها في تحسين جودة منتجاتها وخدماتها ومبادئها التشغيلية، تعتمد شركة ENAC على نظام الإدارة المتكامل الخاص بها. يأخذ في الاعتبار السياق الذي تعمل فيه، والمخاطر والفرص التي تعتبر ذات صلة وتنفذ الوسائل اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز والأداء الذي سجلته شركتنا سيجد معناه الكامل بفضل هذا النظام الذي ستسجل علامته الشركة الوطنية لخطوط الأنابيب (ENAC / SPA) بين الشركات ذات المستوى الدولي في مجال التمديد.

خطوط الأنابيب من أجل تقديم خدمات متوافقة وفعالة، ضمن المواعيد النهائية المتفق عليها والتكاليف وإشراك الموظفين وقيادتهم نحو التميز، بلغ رأس المال 3.190.000.000DA

■ بخبرة معترف بها على نطاق واسع وخبرة وخبرة مثبتتين في مجال الدراسات لبناء هياكل نقل الهيدروكربونات ENAC نفذت أكثر من 7400 كم من الدراسات الخطية والهندسة التفصيلية للأعمال.

**من بين إنجازاته الرئيسية:**

- ⇒ دراسات للمسار المتعلق بتمديد تحويل مسار أنابيب المحروقات بولاية تيارت لمسافة تزيد عن 270 كم.
- ⇒ دراسات لخطوط التوصيل لخطي أنابيب الغاز GL-1Z و GL-2Z داخل المنطقة الصناعية في أرزيو على مدى 12 كيلومتراً.



516 E.N.A.C / C.L.GHARDAIA  
Z.IND BOUNOURA GHARDAIA

EXERCICE:01/01/2019 AU 31/12/2019

**BILAN (ACTIF) -copie provisoire**

ACTIF	NOTE	2019		2018
		Montants Bruts	Amortissements, Provisions et pertes de valeurs	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		725 500,00		725 500,00
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>725 500,00</b>		<b>725 500,00</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours		351 071 023,45	59 024 376,91	292 046 646,54
Créances et emplois assimilés				
Clients		21 478 386,30		21 478 386,30
Autres débiteurs		64 800,00		64 800,00
Impôts et assimilés		4 025 541,63		4 025 541,63
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		4 942 906,76		4 942 906,76
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>381 582 658,14</b>	<b>59 024 376,91</b>	<b>322 558 281,23</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>382 308 158,14</b>	<b>59 024 376,91</b>	<b>323 283 781,23</b>

616 E.N.A:C / C.L.GHARDAIA

Z.IND BOUNOURA GHARDAIA

EXERCICE:01/01/2019 AU 31/12/2019

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>			
Achats consommés		-157 984 547,68	
Services extérieurs et autres consommations		-29 429 323,02	
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-187 413 870,70</b>	
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>-187 413 870,70</b>	
Charges de personnel		-223 478 034,97	
Impôts, taxes et versements assimilés		-211 139,86	
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-411 103 045,53</b>	
Autres produits opérationnels		7,69	
Autres charges opérationnelles		-3,66	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 741 952,41	
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-407 361 089,09</b>	
Produits financiers			
Charges financières			
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-407 361 089,09</b>	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>3 741 960,10</b>	
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-411 103 049,19</b>	
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-407 361 089,09</b>	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-407 361 089,09</b>	

616 E.N.A.C / C.L.GHARDAIA  
Z.IND BOÛNOURA GHARDAIA

EXERCICE 01/01/2020 AU 31/12/2020

BILAN (ACTIF) -cople provisoire

ACTIF	NOTE	2020		2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations encours</b>		2 268 265,59		2 268 265,59
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		725 500,00		725 500,00
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>2 993 765,59</b>		<b>2 993 765,59</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours		499 786 108,25	59 024 376,91	440 761 731,34
Créances et emplois assimilés				
Clients		3 493 930,75		3 493 930,75
Autres débiteurs		22 200,00		22 200,00
Impôts et assimilés		3 529 402,56		3 529 402,56
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		647 029,74		647 029,74
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>507 478 671,30</b>	<b>59 024 376,91</b>	<b>448 454 294,39</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>510 472 436,89</b>	<b>59 024 376,91</b>	<b>451 448 059,98</b>



616 E.N.A.C / C.L.GHARDAIA

Z.IND BOUNOURA GHARDAIA

EXERCICE 01/01/2020 AU 31/12/2020

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		2 268 265,59	
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>2 268 265,59</b>	
Achats consommés		-115 466 917,60	-157 984 547,68
Services extérieurs et autres consommations		-60 276 574,42	-28 429 323,02
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-175 743 492,02</b>	<b>-187 413 870,70</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>-173 475 226,43</b>	<b>-187 413 870,70</b>
Charges de personnel		-252 872 848,24	-223 478 034,97
Impôts, taxes et versements assimilés		-658 738,83	-211 139,86
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-427 006 813,50</b>	<b>-411 103 045,53</b>
Autres produits opérationnels		66 669,39	7,69
Autres charges opérationnelles			-3,66
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-400 000,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 528 038,30	3 741 952,41
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-416 812 105,81</b>	<b>-407 361 089,09</b>
Produits financiers			
Charges financières			
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-416 812 105,81</b>	<b>-407 361 089,09</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>12 862 973,28</b>	<b>3 741 960,10</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-429 675 079,09</b>	<b>-411 103 049,19</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-416 812 105,81</b>	<b>-407 361 089,09</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-416 812 105,81</b>	<b>-407 361 089,09</b>

616 E.N.A.C / C.L.GHARDAIA  
Z.IND BOUNOURA GHARDAIA

EXERCICE:01/01/2021 AU 31/12/2021

**BILAN (ACTIF) -copie provisoire**

ACTIF	NOTE	2021		2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
<b>Immobilisations incorporelles</b>				
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations encours</b>		43 418 708,26		43 418 708,26
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		725 500,00		725 500,00
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>44 144 208,26</b>		<b>44 144 208,26</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>		543 753 674,68	88 001 066,79	485 752 607,89
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients		3 493 930,75		3 493 930,75
Autres débiteurs		361 200,00		361 200,00
Impôts et assimilés		3 610 387,85		3 610 387,85
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		1 126 435,87		1 126 435,87
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>552 345 629,15</b>	<b>88 001 066,79</b>	<b>494 344 562,36</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>596 489 837,41</b>	<b>88 001 066,79</b>	<b>638 488 770,62</b>

616 E.N.A.C / C.L.GHARDAIA  
ZIND BOUNOURA GHARDAIA

EXERCICE 01/01/2021 AU 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		41 150 442,67	2 268 265,59
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>41 150 442,67</b>	<b>2 268 265,59</b>
Achats consommés		-137 373 930,61	-115 466 917,60
Services extérieurs et autres consommations		-30 413 415,01	-60 276 574,42
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-167 787 345,62</b>	<b>-175 743 492,02</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>-126 636 902,95</b>	<b>-173 475 226,43</b>
Charges de personnel		-273 643 489,60	-252 872 849,24
Impôts, taxes et versements assimilés		-158 535,73	-658 736,83
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-400 438 928,48</b>	<b>-427 006 813,50</b>
Autres produits opérationnels		2 478 625,50	66 669,39
Autres charges opérationnelles		-2 889 334,83	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-300 000,00	-400 000,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 652 777,26	10 528 038,30
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-394 296 860,55</b>	<b>-416 812 105,81</b>
Produits financiers			
Charges financières			
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-394 296 860,55</b>	<b>-416 812 105,81</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>50 481 845,43</b>	<b>12 862 973,28</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-444 778 705,98</b>	<b>-429 675 079,09</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-394 296 860,55</b>	<b>-416 812 105,81</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-394 296 860,55</b>	<b>-416 812 105,81</b>

616 E.N.A.C / C.L.GHARDAIA  
Z.IND BOÛNOURA GHARDAIA

EXERCICE:01/01/2021 AU 31/12/2021

**BILAN (PASSIF) -copie provisoire**

	NOTE	2021	2020
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-394 296 860,55	-416 812 105,81
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		647 954 026,98	773 608 386,32
		<b>Part de la société consolidante (1)</b>	
		<b>Part des minoritaires (1)</b>	
<b>TOTAL I</b>		<b>453 657 166,43</b>	<b>356 796 280,51</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		13 414 812,72	19 904 160,04
<b>TOTAL II</b>		<b>13 414 812,72</b>	<b>19 904 160,04</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		30 447 522,80	64 942 971,41
Impôts			
Autres dettes		40 969 268,67	9 804 648,02
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>71 416 791,47</b>	<b>74 747 619,43</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>538 488 770,62</b>	<b>451 448 059,98</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

